

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة



دور المراجعة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة

"دراسة حالة مؤسسة أنابيب الرغبة"

مذكرة التخرج ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة و تدقيق

تحت إشراف الأستاذ(ة):

▪ سلمة بن طلحة

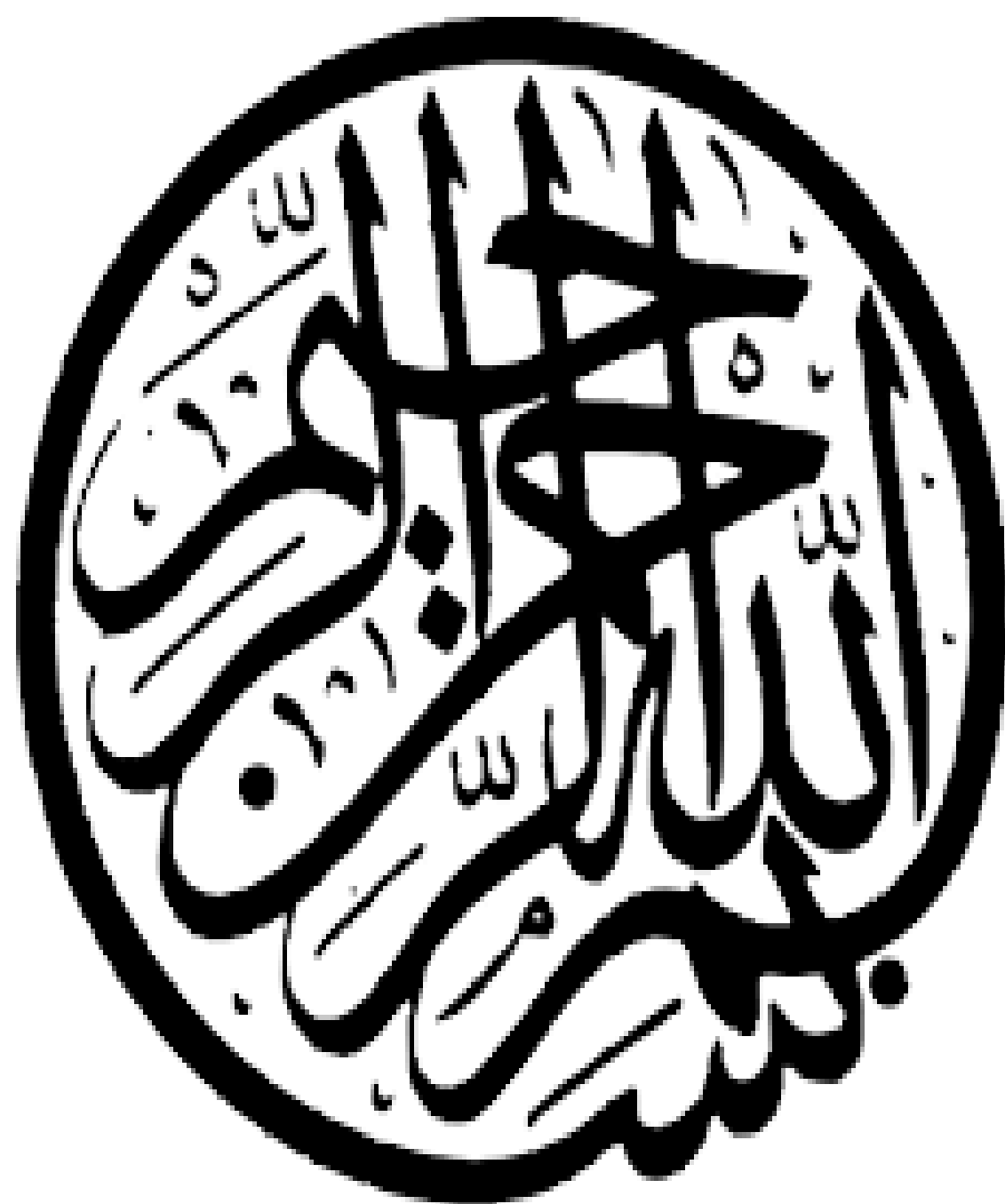
من إعداد الطالب(ة):

▪ خذير شيماء

▪ بلكزعي إكرام

مذكرة رقم 146

السنة الجامعية 2022/2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبة



دور المراجعة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة

"دراسة حالة مؤسسة أنابيب الرغاية"

مذكرة التخرج ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق

تحت إشراف الأستاذ(ة):

■ سلمة بن طلحة

من إعداد الطالب(ة):

■ خدير شيماء

■ بلکزعي إكرام

مذكرة رقم 146

السنة الجامعية 2022/2021

شكر وتقدير

أول من يشكر و يحمد آناء الليل وأطراف النهار هو الواحد الأحد الأول الآخر الظاهر
الباطن الذي أغرقنا بنعمه التي لا تعد ولا تحصى، أنار دروبنا، ووجهنا بإذنه لما يحب
ويرضى، فله جزيل الحمد والثناء العظيم و لا ينسى رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة
والسلام قد علمنا ما لا نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد.
لله الحمد و الشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع
والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية الأستاذة المحترمة
"مريم" والأستاذ "توفيق" و حتى هذه اللحظة وأخص بهذا الشكر الدكتورة المشرفة
"س. بن طلحة" التي ساعدتني على إنجاز هذا البحث.

ونشكر أستاذ التربص الميداني، الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته القيمة الأستاذ
رئيس قسم المحاسبة والمالية "محفوظي أحمد".

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد، ونشكر كل أستاذة وعمال جامعة
امحمد بوقرة وخاصة قسم المحاسبة و المالية.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عزوجل أن يرزقنا السداد والعفاف و الغنى ،
وأن يوجهنا لما يحب ويرضى .

شيماء

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم
قصتي قصيرة عشقت رجلا أكثر من ذاتي وفي ليلة فزعت على
خبر وفاته وما أشبعتني الزمان من أبي الذي رحل إلى وطن النائمين أبي
لولا روحك التي تحوم علي لما واصلت مسيرتي فدورك في حياتي ومماتك كان
واحد، والذي تمنيت اليوم كثيرا أن تراني وأنا أرفع قبعتي عاليا وتعانقني بكل حب، اللهم الفردوس
الأعلى لروحه الطاهرة النقية وأهديه هذا النجاح
إلى نبع الحب والحنان، إلى التي عندها الجنة تحت الأقدام
إلى الشمعة التي تنير دربي في الظلام، إلى من كان دعائها سر
نجاحي وحنانها بلسم جراحي لكي مني كل التقدير والعرفان
حفظك الله لي وجزاك خيرا..... "أمي حبيبة قلبي"
إلى سندي الذي علمني كيف لا أضيع وأزهر أيامي.... إلى من ذلل كل عائق أمامي
إلى من به أستمد عزتي وإصراري..... "أخي العزيز أنيس"
إلى من شاركوني حياتي...ومن هم مخزن ذكرياتي...أختي:
"حياة" و زوجها "يوسف" وأبنائهم "ملاك، وائل، ضياء".
إلى أعز صديقاتي التي جمعتني بهن أفضل الذكريات "سهام، أمل، سميرة، هانية"
إلى من كان لي عوناً وساعدني كثيراً في إنجاز هذا العمل
إلى كل من أرادو فشلي وسقوطي.... فقد كانوا خير داعم لي في حياتي
وزادوني إصراراً على التألق والنجاح .
إلى كل من عائلة "خضير - زروق" من قريب أو بعيد
إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلبي .

شيماء

الملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على دور المراجعة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة، وذلك في وحدة أنابيب الصغرى بالرغاية، حيث تطرقنا في الجانب النظري لهذه المذكرة إلى مفاهيم المراجعة ، المراجعة الداخلية، الرقابة الداخلية و الخزينة وأهدافها ومختلف العناصر المهمة ، وللتأكد من دور المراجعة الداخلية قمنا بإجراء دراسة ميدانية على مستوى الوحدة المذكورة سلفاً، وتم جمع معلومات عن طريق مقابلات مع أمين الصندوق والمراجع الداخلي للمؤسسة وغيرها من الإطارات في الوحدة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية مهمة في مراقبة حسابات الخزينة حيث تعتمد عليها المؤسسة في الوصول إلى أهدافها عن طريق تطبيق إجراءاتها و قوانينها، واكتشاف الأخطاء و الانحرافات ومحاولة إيجاد حلول سريعة وأنية لتحقيق كفاءة و فعالية في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: حسابات الخزينة، المراجعة، المراجعة الداخلية، الرقابة الداخلية.

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'identifier le rôle de l'audit interne dans le suivi des comptes du Trésor, au sein de l'Unité des Micro-Tubes à Raghaya pour assurer Le rôle de l'audit interne Nous avons mené une étude de terrain au niveau de l'unité précitée, et des informations a été recueillie à travers des entretiens avec le trésorier et l'auditeur interne de l'établissement et les autres cadres de l'unité. L'étude a conclu que l'audit interne est important dans le suivi des comptes du Trésor, car l'institution s'appuie sur lui pour atteindre ses objectifs en appliquant ses procédures et ses lois, en découvrant les erreurs et les écarts et en essayant de trouver des solutions rapides et opportunes pour atteindre l'efficience et l'efficacité dans l'institution.

Les Mots Clés :comptes du trésor, audit, audit interne, contrôle interne.

القاهر

قائمة الفهرس:

المحتويات:	رقم الصفحة:
شكر و تقدير	
الإهداء	
التلخيص	
قائمة الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	أ - ج
الفصل الأول: ماهية المراجعة الداخلية	
تمهيد	01
المبحث الأول:مدخل للمراجعة	02
المطلب الأول:مفهوم المراجعة	02
المطلب الثاني: أنواع المراجعة وفروضها	03
أولاً: أنواع المراجعة	03
ثانياً: فروض المراجعة	06
المطلب الثالث: معايير المراجعة	07
المبحث الثاني:مفهوم المراجعة الداخلية	10
المطلب الأول: تعريف المراجعة الداخلية وأنواعها	10

قائمة الفهرس

10	أولاً: تعريف المراجعة الداخلية
12	ثانياً: أنواع المراجعة الداخلية
13	المطلب الثاني: أدوات المراجعة الداخلية
13	أولاً: الأدوات التقليدية
18	ثانياً: الأدوات الحديثة
21	المطلب الثالث: أهداف المراجعة الداخلية
21	أولاً: الأهداف التقليدية
21	ثانياً: الأهداف الحديثة
22	المطلب الرابع: معايير المراجعة الداخلية
24	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: دور نظام الرقابة الداخلية على الخزينة
26	تمهيد
27	المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية
27	المطلب الأول: تعريف الرقابة الداخلية ومكوناتها
27	أولاً: تعريف الرقابة الداخلية
28	ثانياً: مكونات الرقابة الداخلية
32	المطلب الثاني: أساليب تقييم الرقابة الداخلية
33	المطلب الثالث: علاقة المراجعة الداخلية بنظام الرقابة الداخلية
35	المبحث الثاني: دور الرقابة الداخلية على الخزينة
35	المطلب الأول: مفهوم الخزينة و العناصر المكونة لها
35	أولاً: مفهوم الخزينة
37	ثانياً: العناصر المكونة للخزينة
38	المطلب الثاني: إجراءات الرقابة الداخلية على الخزينة

قائمة الفهرس

39	أولا: الرقابة الداخلية على المقبوضات
40	ثانيا: الرقابة الداخلية على المدفوعات
41	المطلب الثالث: مميزات نظام الرقابة الداخلية على الخزينة
41	أولا : أهم مميزات الرقابة الداخلية على الصندوق
43	ثانيا: أهم مميزات الرقابة الداخلية على الحسابات المصرفية
45	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة أنابيب
47	تمهيد
48	المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة أنابيب
48	المطلب الأول: تقديم مؤسسة أنابيب (الشركة الأم)
48	أولا: لمحة تاريخية
48	ثانيا: تعريفها
49	ثالثا - مهام المؤسسة و الهيكل التنظيمي لها
51	المطلب الثاني: تقديم عام حول وحدة الأنابيب الصغرى الملحمة PTS
51	أولا: نشأة مؤسسة أنابيب الصغرى الملحمة
52	ثانيا: تعريف وحدة PTS
53	ثالثا: - الهيكل التنظيمي لوحدة أنابيب
56	المطلب الثالث : أهداف وحدة الأنابيب الصغرى
56	المبحث الثاني: المراجعة الداخلية في مؤسسة أنابيب
57	المطلب الأول : مراجعة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة
58	المطلب الثاني : مراجعة نظام الرقابة الداخلية على الخزينة
60	المطلب الثالث: الإجراءات الرقابية وأدوات مراجعة حسابات الخزينة
60	أولا : إجراءات المراجعة و أدواتها على الصندوق

قائمة الفهرس

61	ثانيا : إجراءات المراجعة الداخلية وأدواتها على البنك
62	المطلب الرابع: دراسة حالة المراجعة الداخلية للخرينة (البنك)
62	أولا - إرسال " أمر بمهمة المراجعة
62	ثانيا : التقرير النهائي للمدقق الداخلي لمصلحة الخرينة (البنك)
66	خلاصة الفصل الثالث
68	خاتمة عامة
	المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول:	عنوان الجدول:	الصفحات:
01	أهم مميزات الرقابة الداخلية على الصندوق.	40
02	أهم مميزات الرقابة الداخلية على الحسابات المصرفية .	42
03	مقابلة مع المراجع الداخلي لمؤسسة أنابيب.	57
04	مقابلة مع أمين الصندوق لمؤسسة أنابيب.	59
05	تقرير المراجع الداخلي حول البنك.	62

قائمة الأشكال

رقم الشكل:	العنوان:	رقم الصفحة
01	تصنيفات المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة.	04
02	ورقة إظهار وتحليل المشكل.	17
03	مكونات الرقابة الداخلية.	27
04	الهيكل التنظيمي لمؤسسة أنابيب .	50
05	بطاقة تعريفية للوحدة .	52
06	الهيكل التنظيمي لوحدة أنابيب الصغرى .	53

قائمة الملاحق

رقم الملحق:	العنوان:	الصفحة:
01	أمر بمهمة المراجعة	76
02	تقرير المراجع الداخلي حول البنك	78



مقدمة

مقدمة:

لقد عرف العالم تطورا كبيرا في المجال الاقتصادي خاصة بعد التحولات السياسية، الاجتماعية و خاصة الاقتصادية التي شهدتها خلال القرن الماضي، فكانت لهذه التحولات آثار مباشرة على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي للمنظمات المالية و المؤسسات الاقتصادية ، و الذي شهد بدوره تطورا ملحوظا بعد النكبة المالية التي شهدتها العالم أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر .

مس هذا التطور الاقتصادي حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تميز وقتنا الحاضر بكبرها وتعدد الوظائف المكونة لها و تشابكها ، ما أدى إلى الاهتمام بالمراجعة الداخلية نظرا لدورها الهام في المحافظة على اصول و أموال المؤسسة. وكذلك وجود أداة إدارية تقوم بمتابعة هذه النظم الرقابية، إذ ترغب إدارة المؤسسة دائما في التحقق من أن نظم الرقابة التي قامت بوضعها تعمل بطريقة مرضية وسليمة.

ومما سبق نتجت الحاجة للمراجعة الداخلية التي تعتبر تلك الأداة الإدارية التي تعتمد عليها الإدارة لاختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية و تقييمها.

وتعتبر مراقبة حسابات خزينة المؤسسة من أهم الوظائف التي على المؤسسة الإهتمام بها نظرا لتأثيرها المباشر على الوضعية المالية، فالخزينة هنا تقوم بمتابعة التدفقات النقدية وحركتها من وإلى المؤسسة في كل لحظة من أجل الوقوف على حجم السيولة التي تتوفر عليها هذه الأخيرة.

طرح الإشكالية : وعلى ضوء ما تقدم يمكن حصر إشكالية البحث ورسم معالمها الأساسية في التساؤل الآتي:

كيف تتم مراقبة حسابات الخزينة من طرف المراجع الداخلي بالمؤسسة الصناعية أنابيب ؟

من خلال الإشكالية تدرج التساؤلات التالية:

1- ماهي أدوات المراجعة الداخلية ؟

2- هل يجب توفر شروط معينة حتى تكون الرقابة فعالة؟

3- ماهي أهم الإجراءات الرقابية المعتمدة من طرف المؤسسة محل الدراسة ؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة السالفة الذكر ننطلق من الفرضيات التالية:

1- يستعمل المراجع الداخلي أدوات تقليدية كقوائم الإستقصاء و المعاينة الإحصائية، و أخرى حديثة كالتقييم الذاتي فهي تساعده على فحص مختلف العمليات والأنشطة المراد معالجتها.

2- لتحقيق الرقابة الجيدة على العمليات النقدية في كافة المؤسسات يجب توفر مجموعة من الخصائص .

3 - تتم الرقابة الداخلية على الحسابات النقدية بالمؤسسة من خلال الإجراءات الرقابية المتبعة على الحساب البنكي والإجراءات الخاصة بالصندوق.

مبررات اختيار موضوع البحث:

- ✓ الميل الشخصي إلى احتراف مهنة المراجعة.
- ✓ إرادة الباحث في مواصلة البحث في هذا المجال.
- ✓ المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع.

أهداف البحث وأهميته:

1- إن الأهداف المتوخاة من معالجة الموضوع هي:

- ✓ يحاول هذا البحث أن يميّط اللثام عن حقيقة المراجعة الداخلية ويبرز أهميتها بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية أو المتعاملين معها في ظل التحولات الجديدة.
- ✓ مدى مساهمة المراجعة الداخلية في كشف وضبط انحرافات النظام المحاسبي بغية تقويمه و المحافظة على استمراره حتى يقوم بالدور المخول له.

2- أما أهمية الموضوع:

- تكمن في أنه يحاول تسليط الضوء على وظيفة أساسية من وظائف المؤسسة الحديثة واستخراج نقائصها عبر استعراض تطور هذا المفهوم والإجراءات و التعليمات التي يقوم عليها في تحقيقه.
- الشئ المميز في هذه الدراسة أنها تعرض ماهية المراجعة الداخلية بشيء من التفصيل لتبين دورها في تحقيق مؤسسة اقتصادية تنموية.
- إظهار أهمية و دور المراجعة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة.
- إظهار مساهمة المراجعة الداخلية في تحقيق الكفاءة و الفعالية في حسابات وحدة أنابيب.

حدود البحث:

بالنسبة للإطار المكاني فلقد وقع إختيارنا في هذه الدراسة على وحدة أنابيب الصغرى " الرغبة " ، أما الحدود الزمانية فلقد تمثلت في ثلاث شهور بداية من شهر مارس إلى غاية 31 ماي من السنة الحالية.

منهج البحث:

إعتمدنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي الملائم لطبيعة الدراسة عند استعراضها لمفهوم المؤسسة و المراجعة الداخلية واختيار معايير المراجعة الداخلية والإجراءات اللازمة لتحقيق من التطبيق الصارم لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وذلك في الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد كان عبارة عن مقابلة تمت مع مسؤولين في الشركة ألا وهما أمين الصندوق والمراجع الداخلي ، وقد زدونا بمعلومات وملاحق تبين كيفية إعداد التقرير وشروطه و أدواته وكل ما يخص إعداد تقرير المراجع الداخلي بصفة عامة وتقرير خاص حول البنك الذي كان بمثابة دراسة حالة لنا .

صعوبات البحث:

✓ عدم وجود مصادر حديثة للدراسة العلمية.

✓ عدم امتلاك القدرات المادية اللازمة.

هيكل البحث:

لقد تناولنا في هذا الموضوع ثلاث فصول وذلك من أجل الإلمام بالموضوع من كافة الجوانب وذلك قدر المستطاع.

الفصل الأول: وهو من الجانب النظري و تطرقنا من خلاله إلى ماهية المراجعة بصفة عامة وقد قمنا بتقسيمه لمبحثين أولهما كان مدخل للمراجعة والثاني مفهوم المراجعة الداخلية ويحتوي كلا الفصلين عن تعاريف متعددة، أنواع و فروض، أدوات ، معايير وأهداف للمراجعة والمراجعة الداخلية .

الفصل الثاني: وهو كذلك من الجانب النظري و يتمحور حول " دور نظام الرقابة الداخلية على الخزينة" وفيه قد اعتمدنا على مبحثين أولهما ماهية الرقابة الداخلية وذلك من خلال عدة تعاريف لها ومكوناتها ، أساليب تقييمها، علاقتها بالمراجعة الداخلية أما الثاني فكان حول دور الرقابة الداخلية على الخزينة ولكن قبل ذلك كان يجب علينا التعرف على مفهوم الخزينة والعناصر المكونة لها، الإجراءات الرقابية على الخزينة، وأهم مميزات نظام الرقابة الداخلية على الخزينة.

الفصل الثالث: وهو من الجانب التطبيقي حيث شمل دراسة تطبيقية لمؤسسة أنابيب (الرغاية)، حيث نقوم بتقديم المؤسسة الأم و الشركة التابعة محل الدراسة وذلك من خلال لمحة تاريخية عنهما، تعريفهما مهامها و الهيكل التنظيمي لهما وكل هذا في المبحث الأول أما الثاني فقد كان عبارة عن مقابلات مع المراجع الداخلي و أمين الصندوق وقد تطرقنا إلى الإجراءات الرقابية وأدوات مراجعة حسابات الخزينة (الصندوق، البنك)، وأخيرا كانت دراسة حالة المراجعة الداخلية للخزينة.

الفصل الأول: ماهية المراجعة الداخلية

تمهيد:

إن المراجعة ميدان واسع عرف تطورات كبيرة و متواصلة صاحبت تعقد النشاطات وتنوعها ومع كبر حجم المؤسسات وضخامة الوسائل البشرية، المادية والمالية المستعملة، أصبح يصعب على المؤسسة يوماً بعد يوم التسيير وذلك لكثرة العمليات المنجزة والمعلومات المتدفقة والأخطاء والانحرافات أحياناً.

لذلك سنتناول بالمبحث الأول من هذا الفصل "مدخل للمراجعة" أي كل ما يخص المراجعة من مفهوم، أنواع، فروض و معايير، و من ثم نتطرق في المبحث الثاني لنفس العناصر (تعريف، أدوات، أهداف ومعايير) ولكن بالنسبة للمراجعة الداخلية.

المبحث الأول: مدخل للمراجعة

المراجعة ليست وليدة اليوم بل عرفها الإنسان منذ أن بدأ بمزاولة نشاطاته، وخاصة عندما بدأ بمسك الدفاتر المحاسبية، وقد ارتبط تطورها بتطور الصناعة و ازدهار التجارة ،الذي أدى إلى نمو الشركات وشعاع نشاطها و ازدياد رأسمالها وتعدد عملياتها، مما صعب على أصحاب هذه الشركات والمتعاملين معها من معرفة نتائج أعمالهم. من هنا ظهرت المراجعة كوسيلة للاطمئنان والتأكد من صحة هذه العمليات، وكان الفضل للدول المتقدمة مثل بريطانيا التي نظمت مهنة المراجعة، فأنشأت أول منظمة مهنية سنة 1854 ثم تبعتها كندا 1881 وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية 1882.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة

لقد تعددت الجوانب و المنظورات التي تم التطرق إليها في تعريف المراجعة ، وذلك لكثرة مراجعها إلا أنه رغم التباين من المنظور الشكلي فهي تحتوي نفس الهدف و المضمون، و فيما يلي أهم التعريفات المتداولة:

التعريف الأول: المراجعة بمعناها اللفظي audit وهي مشتقة من كلمة اللاتينية audir ومعناها -يستمع- لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق ، وأما المراجعة بمعناه المهني فتعني عملية فحص المستندات ودفاتر و السجلات المنشأة فحصا فنيا إنتقاديا محايد لتحقيق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشأة معتمدا في ذلك قوة و متانة نظام الرقابة الداخلية ¹.

التعريف الثاني: هي عملية فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية ، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفى خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حساب النتائج ².

التعريف الثالث : حسب الجمعية الأمريكية فالمراجعة هي عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية ، وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسابقة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية ³.

وبدءا من التعاريف السالفة الذكر وغيرها استنبطنا بعض النقاط المهمة الواجب توفرها في المراجعة وهي كما يلي :

¹ ضاهر القشي ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني ، الأعمال الإلكترونية والتحول في اقتصاديات الأعمال ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، دار الجامعة الزرقاء ، 2011، ص05.

² زاهر عاطف سواد ، (مراجعة الحسابات و التدقيق)، دار الراجحة للنشر والتوزيع ، طبعة رقم 01 ، عمان الأردن ، 2009، ص17 .

³ أحمناش جمال ، (أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة)، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، مالية ومحاسبة ، جامعة أحمد بوقره ، بومرداس ، 2011-2012 ، ص06 .

- ✓ هي عملية منتظمة تجمع الأدلة و تقيمها بطريقة موضوعية.
- ✓ تكون من طرف مهني مؤهل ذو كفاءة ومستقل .
- ✓ تختبر البنود الواردة في القوائم المالية مع الواقع في ضوء المعايير المحددة .
- ✓ توصيل النتائج المستنتجة للأطراف المهمة وذلك للمساعدة في اتخاذ القرار.

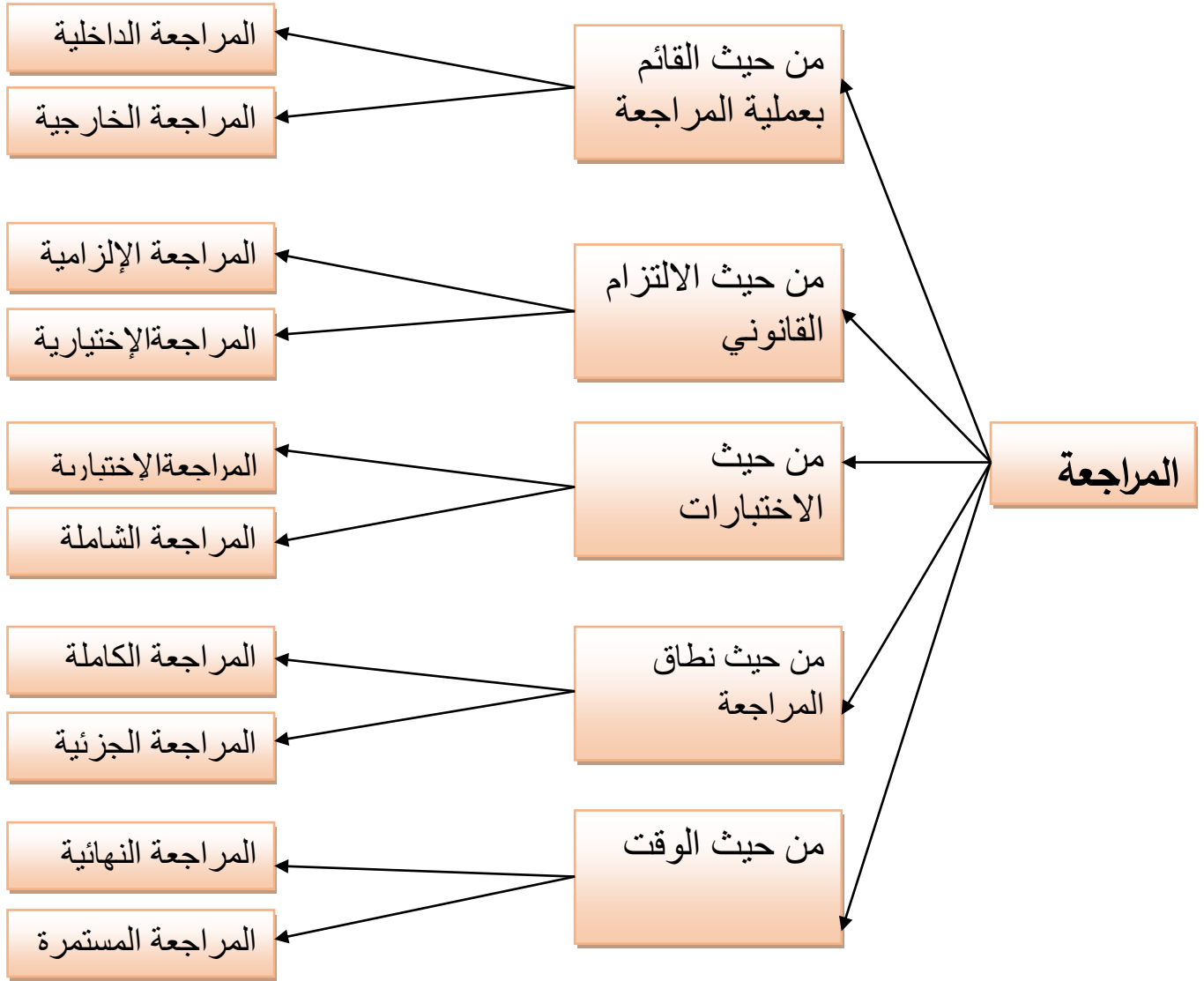
المطلب الثاني: أنواع المراجعة و فروضها

هناك أنواع متعددة من المراجعة تختلف باختلاف الزاوية التي ننظر إليها من خلالها ، وتصنف المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة لها ، كما تعتبر فروض المراجعة ضرورية لحل المشاكل والتوصل لنتائج تساعد في إيجاد نظرية شاملة ، غير أنها لم تحظى بالاهتمام الكافي وذلك لأن مجال المراجعة حديث، ومنه فإن عملية المراجعة تقوم على جملة من الفروض يتخذ منها في إطار نظري يمكن الرجوع إليه في العمليات المختلفة .

أولاً: أنواع المراجعة

إنّ تبني نوع معين من المراجعة ملائم للمؤسسة ولنظام المعلومات المحاسبية داخلها من شأنه أن يسمح بتحقيق الأهداف المتوخاة منها، وبالتالي المساهمة المباشرة في تقويم نظام المراجعة والمحافظة على استمراريته، سوف نميز بين مختلف أنواع المراجعة انطلاقاً من الزاوية المنظور من خلالها إلى المراجعة وكذلك من زاوية القائم بها وهي كما في الشكل التالي :

شكل (01): تصنيفات المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة:



المصدر: من إعداد الطلبة

1- من حيث نطاق عملية المراجعة: وتنقسم إلى:

أ- **المراجعة الكاملة** : كان التدقيق قديما وحتى عهد قريب يتم بفحص جميع العمليات المقيدة بالدفاتر والسجلات ،وما تتضمنه من بيانات أو حسابات خالية من الأخطاء و التلاعب والغش أي تدقيق كامل تفصيلي ، إذا كانت المشاريع صغيرة وعملياتها قليلة وكننتيجة لتطور ميادين الصناعة والتجارة وما صاحبها من تعدد المشاريع وكبر حجمها أصبح التدقيق مستحيلا ومكلفا وغير عملي لما يتطلبه من جهد كبير ووقت طويل ، مما أدى إلى تحول هذا التدقيق إلى تدقيق كامل اختياري وقد ساعد هذا الاتجاه على زيادة إتمام المشاريع بأنظمة الرقابة الداخلية وأدواتها وتحقيق نظام دقيق لها .

ب- **المراجعة الجزئية**: هي العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف أو موجهة لغرض معين كفحص العمليات النقدية خلال فترة زمنية معينة أو فحص حسابات المخازن، والتأكد من جرد المخزون ويهدف

هذا النوع من المراجعة إلى الحصول على التقرير المتضمن خطوات التي أتبعته والنتائج التي توصل إليها الفحص ولا يهدف للحصول على رأي فني محايد على مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في المراجعة الكاملة.¹

2- من حيث درجة الإلزام لعملية المراجعة: وتنقسم المراجعة من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين:

أ- **المراجعة الإلزامية:** هي المراجعة التي تفرضها التشريعات القانونية التي تلزم المشروعات بضرورة استخدام مدققي الحسابات لتدقيق حساباتها لضمان الحفاظ على حقوق الجهات المتعددة التي لها علاقة بالبيانات المحاسبية الخاصة بالمشروع .

ب- **المراجعة الاختيارية:** هذه المراجعة تتم بإرادة أصحاب المشروع و اختيارهم دون وجود إلزام قانوني يفرض عليهم تعيين مدقق حسابات لمشروعاتهم.²

3- من حيث الوقت التي تتم فيه عملية المراجعة: وتنقسم إلى:

أ- **المراجعة المستمرة:** في هذا النوع من المراجعة، يقوم المراجع بفحص وإجراء الاختبارات على مدار السنة المالية، وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا وبطريقة منتظمة.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم المراجع بإجراء مراجعة نهائية بعد إقفال الحسابات والدفاتر في نهاية السنة المالية.

ب- **المراجعة النهائية:** وهي تلك التي يقوم بها المراجع بعد انتهاء السنة المالية وإعداد القوائم المالية الختامية من طرف المؤسسة، ويكثر استعمال هذا النوع من المراجعة في المؤسسات صغيرة الحجم التي يكون عدد عملياتها قليلا وبالتالي يستطيع المراجع التحكم في الوضعية.³

4- من حيث حجم الاختبارات: ينقسم إلى:

أ- **المراجعة الشاملة:** تعتبر المراجعة الشاملة نوعا تفصيليا، إذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود و الدفاتر و السجلات و المستندات والبيانات المحاسبية.

ب- **المراجعة الاختبارية:** يستند هذا النوع على الاختبار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج الفحص للمفردات المختارة (العينة) على كل أو مجموع مفردات (المجتمع).⁴

5- من حيث القائم بالمراجعة : وتنقسم إلى:

أ- **المراجعة الخارجية:** هي المراجعة التي تتم بواسطة طرق من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها ، وذلك لإعطائها المصادقية حتى تتال

¹ زاهرة عاطف سواد، مرجع سبق ذكره، ص48 - 49.

² نواف محمد عباس الرماحي، (مراجعة المعاملات المالية)، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان 2009، ص27.

³ أحمناش جمال، مرجع سبق ذكره ، ص 09 .

⁴ نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سبق ذكره، ص28-29.

القبول و الرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمين، المستثمرين ، البنوك).

ب- **المراجعة الداخلية:** على أن تكون داخل المؤسسة وظيفة مستقلة للتقييم الدوري للعمليات لصالح المديرية العامة.

ثانيا: فروض المراجعة:

تقوم المراجعة على جملة من الفروض يتخذ كل منها إطار نظري يمكن الرجوع إليها في عمليات المراجعة المختلفة ، ويمكن تعريف الفروض بصفة عامة على أنها معتقدات ومتطلبات أساسية سابقة تعتمد عليها الأفكار و المعتقدات و المقترحات و التوصيات و القواعد الأخرى، وتتمثل هذه الفروض في:

1- قابلية البيانات للفحص: تتمحور المراجعة على فحص البيانات و المستندات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها ويتبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصادقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، تتمثل هذه المعايير في العناصر التالية:

✓ ملائمة المعلومات.

✓ قابلية الفحص.

✓ عدم التحيز في التسجيل.

✓ قابلية القياس الكمي.¹

2- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراقب ومصلحة إدارة المشروع: هذا الفرض يعني عدم وجود تعارض حتمي، فقد يكون هناك أحيانا بعض التعارض في الفترة القصيرة بين مصلحة كل منهما، فإدارة المشروع قد ترى أن من مصلحتها العاجلة أو من مصلحة المشروع أن تخفي بعض البيانات عن المراقب، وفي هذه الحالة يجب أن يكون المراقب فطنا لهذا الاحتمال .

3- خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية: يعتبر هذا الفرض نقطة هامة، وهي مسؤولية المراقب في اكتشاف الأخطاء، فوجود هذا الفرض يساعد على اكتشاف الأخطاء الغير عادية أو التواطئية .

4- فرض وجود نظام سليم للرقابة الداخلية : إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية للمؤسسة يؤدي إلى الابتعاد عن احتمال حدوث الخطأ .

5- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية: يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها ، إذ يعتبر الالتزام بها مؤشرا حقيقيا للحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية، وعن مدى تمثيل نتيجة نشاط المؤسسة إلى المركز المالي و الحقيقي لها .

¹ أحمناش جمال، مرجع سبق ذكره ، ص 13-14-15.

6- العناصر و المفردات التي كانت صحيحة في الماضي وستكون كذلك في المستقبل : يعتبر هذا الفرض أن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي تمت وفق إجراءات سليمة، وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل .

7- مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط: رغم تعدد الخدمات التي يستطيع مراقب الحسابات أن يؤديها في عمله فإنه عندما يطلب منه إبداء الرأي في سلامة القوائم المالية فإن عمله يجب أن يقتصر على هذه المهمة دون غيرها، و يشبهه هذا الدور إلى حد كبير في إطار المراجعة الداخلية على أن يلتزم المراجع بوظائفه و أنه يسعى لتحقيق الأهداف المرجوة من العملية .

المطلب الثالث: معايير المراجعة

هناك ثلاث مجموعات رئيسية لمعايير المراجعة وهي محددة كما يلي :

1- المعايير الشخصية (العامة): وتوصف هذه المجموعة بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التقرير، وتوصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية للمراجع الخارجي، وتتكون هذه المجموعة من ثلاث معايير:

أ - مقياس الكفاية في التأهيل العلمي و العملي: على المراجع أن يكون قد أنهى التبرص كخبير محاسب لدى مكتب الخبرة المحاسبية أو لديه (10) سنوات خبرة فعلية في ميدان التخصص، ويمكنه أن ينمي قدراته الفكرية والعلمية والميدانية عن طريق تنظيم دورات وندوات وتربصات ميدانية لمساعدته بالإيفاء بتطلبات هذا المقياس¹.

ب - مقياس الحياد و الاستقلال: يقضي هذا المقياس بأن يحتفظ المدقق بالاستقلال التام حتى تكون نتائج حكمه على الأمور وتوصياته موضوعية و غير متحيزة².

ج - مقياس العناية المهنية اللازمة: تتعلق هذه القاعدة بما يقوم به المدقق وعلى درجة ودقة القيام بمهامه ، ويسترشد المدقق في تحديد مستوى العناية المهنية الملائمة بدراسة مسؤولياته القانونية والمهنية ، هذه العناية تتطلب فحص انتقادي لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم وتتطلب أداء مهني يتفق مع حجم وضخامة وتعقيدات عملية التدقيق إلى استخدام العينات والخيارات فإن كل بند يتم اختياره للاختبار يجب أن يتم فحصه بعناية مهنية مناسبة³.

2- معايير العمل الميداني: وتتمثل في مجموعة المعايير المختلفة بإجراءات التدقيق الميداني ، وتتضمن المعايير التالية:

¹ محمد التهامي طواهر ،مسعود صديقي،(المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية)،ديوان المطبوعات الجامعية :الجزائر 2005،ص40.

² نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سبق ذكره، ص46.

³ زاهر عاطف سواد ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

أ- معيار دقة تخطيط العمل ودقة الإشراف على المساعدين : يجب على مدقق الحسابات أن يضع برنامجا دقيقا لمراجعة العمليات المختلفة ، حتى يتمكن من مراجعة هذا البرنامج وتحديثه ليتم التأكد من أن خطوات التدقيق الضرورية قد تم تحديدها وتم استيعابها من قبل المساعدين ، ويجب قبل وضع خطة التدقيق للتعرف على المنشأة التي سيتم تدقيق حساباتها والحصول على المعلومات الضرورية التي تساعد في وضع خطة العمل¹.

ب- معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: يجب التوصل إلى فهم كاف للرقابة الداخلية وتخطيط المراجعة وتحديد طبيعة وتوقيت الاختبارات التي يجب القيام بها ، ويمكن للمراجع دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات من المنشأة بالوسائل التالية:

✓ الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلية.

✓ استخدام خرائط التدفق لوصف نظام الرقابة الداخلية.

✓ إعداد قوائم الاستقصاء عن نظام الرقابة الداخلية .

وبعد الدراسة السابقة يقوم المراجع بإعداد ورقة عمل تتضمن نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية ، والتوصيات المقترحة للمنشأة محل المراجعة ، ويترتب على الدراسة السابقة إما توسيع أو تطبيق إجراءات التدقيق أو الاعتماد على المدققين الداخليين².

ج- معيار كفاية وصلاحيّة أدلة الإثبات: يجب الحصول على الأدلة الكافية من خلال الفحص و الملاحظة والاستفسار وإرسال المصادقات حتى تتوفر على أساس مناسب للتوصل إلى رأي للبيانات الحالية كمراجعة³.

3- معايير التقرير (تقرير المراجع): وهي معايير تتعلق بتحديد كيفية إعداد التقرير النهائي لعملية التدقيق وتتضمن المعايير التالية:

أ- معيار القواعد المحاسبية المتعارف عليها : يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، ولذا تشترط العديد من التشريعات أن يفحص تقرير مدقق الحسابات عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وكذلك ورد في التقارير النموذجية التي وضعتها بعض جمعيات المحاسبين و المدققين حول رأي المدقق فيما إذا كانت إدارة المشروع قد أعدت قوائم نتيجة الأعمال مراعية المبادئ المحاسبية المتعارف عليها⁴.

¹ نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

² العمري أيمن ، (دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمخزون دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة -بسكرة)، مذكرة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016، ص 14.

³ نجبية بن مسعود (مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل -بسكرة-)، مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014-2015 ، ص 13.

⁴ نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سبق ذكره، ص 49-50.

ب- معيار ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية: ويقضي هذا المعيار بأن يبين مراقب الحسابات في تقريره ما إذا كانت المبادئ التي طبقت في الفترة الجارية تتميز بالثبات إذا ما تم مقارنتها بالفترات السابقة وذلك لتحقيق ما يلي:

✓ ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة خلال الفترات المختلفة و ضمان عدم تأثر هذه المقارنة بالتغيرات في القواعد المحاسبية المطبقة .

✓ بيان طبيعة التغيرات وأثرها على القوائم المالية إذا تعرضت للمبادئ المحاسبية .

ج- معيار الإفصاح التام : و ينص هذا المعيار على إعداد التقارير على أن يتحقق المراجع من أن الإفصاح في القوائم المالية كافي و ملائم ، ولا يقوم المراجع بالإشارة في ذلك في تقريره إلا في حالة كون الإفصاح غير كافي بدرجة معقولة حيث يشير المراجع في هذه الحالة في تقريره ، ولا يقصد بالإفصاح الكافي فقط نوع المعلومات في القوائم المالية وإنما يتضمن كذلك أسلوب عرض هذه المعلومات وتبويبها وتصنيفها في القوائم المالية كذلك المصطلحات المستخدمة للتعبير عن العناصر الموجودة في القوائم المالية.¹

د- معيار إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة : يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة أو امتناعه عن إبداء الرأي في الحالات التي يتعذر فيها ذلك ، وفي هذه الحالة يجب أن: " يتضمن تقرير المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة إذا كانت الميزانية تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي الحقيقي للمشروع في نهاية العام وأن حساب الأرباح والخسائر يعبر بشكل سليم عن نتيجة أعمال المشروع عن السنة الخاضعة لعملية التدقيق" .

وهنا نلاحظ أربع أنواع من التقارير:

✓ التقرير النظيف: هو التقرير الإيجابي الذي يقوم على أساس تبني نظام رقابة داخلية سليم ، بكل إجراءاته ومقوماته بالإضافة إلى سلامة الممارسة المحاسبية داخل المؤسسة .

✓ التقرير التحفظي: ويشير هذا التقرير إلى بعض التحفظات التي يراها المراجع ضرورية للوصول إلى معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

✓ التقرير السالب : ويصدر هذا النوع من التقارير عندما يلاحظ المراجع أن المؤسسة لم تتبع الإجراءات اللازمة والمعايير المتفق عليها وأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا النظام لم تتم معالجتها بطريقة سليمة .

✓ تقرير عدم إبداء رأي: وينتج في حال استحالة تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى المراجع ضرورة استخدامها كاستحالة حصوله على الأدلة والبراهين التي تساعد في إبداء رأيه.²

¹ زاهره عاطف سواد ، مرجع سبق ذكره ، ص 36- 37 .

² نواف محمد عباس، مرجع سابق ذكره، ص 52.

المبحث الثاني: مفهوم المراجعة الداخلية

ظهرت الحاجة إلى المراجعة الداخلية مع تطور وتوسع الأنشطة الاقتصادية ، و قد ظهرت بعد ظهور المراجعة الخارجية بوقت طويل، كما أن اهتمام إدارة الوحدة الاقتصادية بضرورة التعرف على مدى كفاءة أداء العاملين فيها ومدى تنفيذهم سياساتها و توجيهاتها.

أدى كل ذلك إلى ظهور الحاجة إلى وجود محاسب داخلي يقوم بتقييم الأنشطة الداخلية في الوحدة و فحص الأداء المحاسبي فيها، و يطلق على هذا المحاسب المراجع الداخلي Internal Auditor ، ذو دور مهم في الإدارة وداخل المنشأة من خلال القيام بفحص و تدقيق أداء العاملين فيها، إلى جانب تقييم كفاءة و فعالية هذا الأداء.

المطلب الأول: تعريف المراجعة الداخلية وأنواعها

هناك تعريف مختلفة للمراجعة وأنواع متعددة لها تختلف كذلك وفقا لعدة معايير وسنتطرق لها حسب التالي:

أولا: تعريف المراجعة الداخلية:

تعددت التعاريف المعطاة للمراجعة الداخلية بتعدد المختصين و الهيئات المهمة بها ، و التي نذكر منها ما يلي :

1- تعريف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين (I.I.A) :

عرف مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية المراجعة الداخلية على أنها " وظيفة تقييمية تؤسس داخل المنشأة لفحص نشاطاتها وتقييمها باعتبارها خدمة للمنشأة ، وهدف المراجعة الداخلية مساعدة موظفي المنشأة على تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية ، من أجل هذه الغاية ، تزودهم المراجعة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات، والمشورة، والمعلومات الخاصة بنشاطات التي تقوم بمراجعتها، وبذلك أصبحت المراجعة الداخلية أداة لخدمة المنشأة كلها وليس فقط إدارتها ¹.

من هذا التعريف يمكن استنتاج أن المراجعة الداخلية تهدف إلى :

✓ التحقق من مدى تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية والالتزام بمختلف السياسات التي وضعتها الإدارة .

✓ التحقق من مدى كفاءة وفعالية الداء داخل إدارة المؤسسة و الفروع التابعة لها.

¹ أحمد قايد نور الدين ، (التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية) ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، طبعة رقم 01 ، عمان الأردن ، 2010 ، ص120-121 .

2- التعرف الحديث للمراجعة الداخلية لمعهد المراجعين الداخليين :

تم وضع تعريف حديث للمراجعة الداخلية من قبل معهد المراجعين الداخليين في سنة 1999، حيث عرفت المراجعة الداخلية على أنها:

"نشاط مستقل و ضمان موضوعي و استشاري يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات منظمة، بغرض زيادة العائد و تحسين عمليات المؤسسة، وتساعد على تحقيق أهدافه من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم و تحسين فعالية عملية إدارة المخاطر و الرقابة والسيطرة".¹

3- تعريف المعهد الفرنسي للمراجعة و المستشارين الداخليين IFACI:

المراجعة الداخلية هي عبارة عن نشاط مستقل وموضوعي، يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنظمة عن درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها ، مع تقديم النصائح لها و مساعدتها لخلق القيمة المضافة .

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن هناك تطور في مهنة المراجعة الداخلية ، فبعدما كانت تسعى إلى اكتشاف الأخطاء و التلاعبات، القيام بالفحص والتقييم ومراقبة أنشطة المؤسسة ومدى تنفيذ مختلف الإجراءات التي وضعتها الإدارة، أصبحت تعمل على المساهمة في خلق وتعظيم القيمة المضافة للمؤسسة.²

من خلال التعاريف السالفة الذكر استنبطنا النقاط التالية :

- ✓ المراجعة الداخلية هي عبارة عن وظيفة مستقلة بداخل المؤسسة.
- ✓ المراجعة الداخلية تقوم بالفحص و التحقق من مدى احترام وتطبيق الإجراءات التي وضعتها الإدارة .
- ✓ المراجعة الداخلية تساهم في تقييم الأداء داخل المؤسسة.

ثانيا: أنواع المراجعة الداخلية

من الصعب وضع حدود فاصلة لأنواع المراجعة الداخلية بسبب شمولية المراجعة لكافة العمليات في المؤسسة، حيث أن مجال تطبيق المراجعة الداخلية واسع إذ أنه يقوم على أساس الرقابة الداخلية للمؤسسة كما أنها تعتمد على الفحص ومدى احترام القوانين والأنظمة وبالتالي تنقسم إلى:

¹ (الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من أجل النزاهة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، (OECD) 2017 توصيات مجلس النزاهة العامة، دار النشر التابعة لـ (OECD) ، باريس ، www.oecd.org/gov/ethics/Recommendation-Public-Integrity.pdf ، ص 31 .

² (WWW.IFACI.COM). Consulter le : 10/05/2022

1- المراجعة المحاسبية المالية: لقد كان مفهوم التقليدي للمراجعة الداخلية مرتبطاً بالمعلومات المحاسبية والمالية والتأكد من دقتها وصحتها ،حتى يتسنى للمؤسسة الاعتماد عليها في رسم البيانات واتخاذ القرارات الإدارية ، بهدف المراجع الداخلي في إطار المراجعة المحاسبية والمالية إلى فحص ومراجعة الوثائق المالية والمحاسبية لتجنب الوقوع في الأخطاء تتعلق بالتسيير ، حيث يعتمد المراجع الداخلي على المعطيات التالية:

أ- المحاسبة العامة : وذلك من أجل التحقق من موثوقية المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة في الميزانية العامة ،حول حساب النتائج الخ.

ب- المحاسبة التحليلية: يقوم المراجع الخارجي بالتأكد من مدى صحة حساب التكاليف و الهوامش من خلال تحليل مختلف مكونات تلك الحسابات.

ج- معطيات الموازنات التقديرية: تعتبر الموازنات التقديرية وسيلة لتقييم و مراقبة الأداء المالي ومن الموازنات نجد: موازنة المبيعات، موازنة الإنتاج..... الخ.

د- المعطيات الإحصائية: لها دور في إعطاء صورة حقيقية حول وضعية المؤسسة.¹

2- المراجعة الإدارية : وتكون من أجل تقديم معلومات أكثر مصداقية لتسهيل مبدأ المسائلة العامة ، وتسهيل اتخاذ القرارات من قبل الجهات التي تتحمل مسؤولية الإشراف و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ، ويتضمن هذا النوع من التدقيق الأداء الاقتصادي الرشيد و الفعالية .²

3- التدقيق الاجتماعي : ويهدف إلى تدقيق العمليات لضمان أن المنظمة تعطي أهمية لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه هؤلاء الذين يتأثرون بقراراتها بشكل مباشر أو غير مباشر .³

المطلب الثاني: أدوات المراجعة الداخلية

تعتبر الأدوات التي يستعملها المراجع الداخلي بمثابة طرق منطقية تساعده على فحص مختلف العمليات أو الأنشطة المراد مراجعتها، ويمكن تقسيم تلك الأدوات إلى أدوات تقليدية وأخرى حديثة، وذلك كما يلي:

¹ عطا الله أحمد سويلم الحسبان،(الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات) ،دار الراهية ،طبعة رقم 01 ،الأردن، 2009 ص 61-62 .

² نجاة عماري، دور المراجعة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة - دراسة حالة شركة الإسمنت سيقوس-،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،مذكرة ماستر، 2020-2021، ص07.

³ بنية توفيق المرعي ،(دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركة التأمين الأردنية)، مذكرة الماجستير في المحاسبة ، جامعة الدراسات العليا ،2009، ص94 .

أولاً - الأدوات التقليدية :

للمراجع الداخلي مجموعة من الأدوات التقليدية يستعملها في مهامه، وتتمثل هذه الأدوات في:

1- قوائم الاستقصاء (الاستبيان): يعرف الاستقصاء أو الاستبيان على أنه "أداة لجمع المعلومات من خلال استمارة تحتوي على مجموعة الأسئلة التي تدور حول موضوع معين، يتم وضعها وفق إطار علمي محدد، وتقدم للمستهدفين بها يدونون فيها إجاباتهم بأنفسهم وعلى العموم تنقسم قوائم الاستقصاء التي يستعملها المراجع إلى نوعين أساسيين، هما¹:

أ- قوائم الاستقصاء لتكوين المعلومات (Q.P.C): هي عبارة عن أسئلة يطرحها المراجع الداخلي خلال المرحلة التمهيدية لمهمته، وذلك لفهم موضوع المهمة (المؤسسة أو الهيئة محل المراجعة)، ويتم إعداد هذه الأسئلة بحسب قدرات وتجربة كل مراجع، وكذا حسب المعلومات التي يود معرفتها، وتمكن هذه القوائم المراجع الداخلي من التحديد الواضح لنطاق مهمته، وتنظيم عمله، وكذا مساعدته في إعداد قوائم الاستقصاء خاصة بالرقابة الداخلية.

ب- قوائم الاستقصاء خاصة بالرقابة الداخلية (Q.C.I): وهي عبارة عن أسئلة يتم إعدادها لتقييم نظام الرقابة الداخلية للوحدة أو الوظيفة محل المراجعة، حيث يتم استعمالها في مرحلة تنفيذ مهمة المراجعة.

والشيء الملاحظ عن هذا النوع من الأسئلة أنها متعددة، فيوجد أسئلة متعلقة بوظيفة المشتريات، المخزونات،...الخ.

ومن خلال الإجابة هذه الأسئلة، يستخلص المراجع:

✓ نقاط القوة: وذلك يعني نظرياً، أن هناك إجراءات مطبقة و مناسبة وتحقق أهداف الرقابة الداخلية، على أن يتم التأكد من هذه النقاط ميدانياً .

✓ نقاط ضعف: وذلك يعني أنه يوجد خلل أو نقص في الإجراءات المطبقة، وبالتالي أهداف الرقابة الداخلية غير محققة .

وعموماً يوجد خمس أسئلة أساسية، يمكن استعمالها بهدف عدم نسيان أي تفصيل، وهي:

- من؟ سؤال يسمح بتحديد المنفذ المعني، وللإجابة عن هذا السؤال يمكن للمراجع استعمال الهيكل الوظيفي، شبكة تحليل الوظائف، وغيرها (التي تعتبر هي الأخرى من الأدوات المستعملة، وسنتطرق إليها فيما بعد).

¹ الذنبيات محمد مطلق، (كيف تكتب بحثاً قانونياً؟)، مكتبة القانون والاقتصاد، طبعة رقم 01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012، ص48.

- ماذا؟ سؤال يسمح بتحديد المهام، والعمليات (طبيعة المهام المنفذة، الأشخاص المعنيين، الخ).
- أين؟ : سؤال يسمح بتحديد المكان حيث تجرى العملية.
- متى؟ : سؤال يسمح بتحديد الوقت الضروري لتحقيق العمليات (البداية، النهاية، المدة، التخطيط).
- كيف؟ سؤال يسمح بوصف الأسلوب العملي الخاص بالعمليات¹.

2- الهيكل الوظيفي: بخلاف الهيكل التنظيمي الذي يشكل أحد عناصر الرقابة الداخلية، والذي تعدده الإدارة، فإن الهيكل الوظيفي يعده المراجع الداخلي، انطلاقاً من المعلومات المحصل عليها من الملاحظات، المقابلات، وغيرها من تقنيات المراجع الداخلي، ومن خلال فحص هذا الهيكل يتمكن المراجع من معرفة ما إذا كان هناك:

- ✓ شخص واحد يقوم بأكثر من وظيفة.
- ✓ وظيفة واحدة يقوم بها عدة أشخاص.
- ✓ عدم إسناد وظيفة معينة إلى شخص محدد.
- ✓ شخص بدون وظيفة².

3- شبكة تحليل الوظائف: يمكن للمراجع إعداد شبكة تحليل الوظائف انطلاقاً من المعلومات المحصل عليها، وذلك لتحليل الوظائف أو الإجراءات محل المراجعة إلى أعمال أولية، من أجل تحديد نقائص بين الوظائف ومعالجتها، وتتكون هذه الشبكة من:

- ✓ العمود الأول: يتم فيه تحديد الأعمال الأولية المتعلقة بوظيفة أو إجراء بشكل مفصل ومتسلسل.
- ✓ العمود الثاني: يُوضح فيه طبيعة المهمة سواء كانت تتعلق بالتنفيذ، التصريح، التسجيل، المراقبة.
- ✓ العمود الثالث: وفيه الأشخاص الذين لهم عاقلة بمختلف المهام الوظيفية³.

4- المعاينة الإحصائية: نظراً لكبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها فقد أصبح من غير الاقتصادي فحص كل العمليات و أرصدة الحسابات، ولهذا تم اللجوء إلى المراجعة الإختبارية، التي تعتمد على العينات (المعاينة)، وعند اعتماد المراجع على المعاينة يمكنه الاختيار بين بدلين للوصول إلى العينة، أولهما المعاينة الإحصائية التي تعتمد على قوانين الاحتمالات، وثانيهما المعاينة غير الإحصائية والتي تعتمد على الحكم الشخصي

¹ Collège des Inspecteurs Généraux des Ministères (CIGM): Projet de gouvernance locale au Maroc (manuel d'audit interne pour les inspections générales des ministères) ، Maroc ، 2007 ، p76.

² Micheline Friédérich، et al ، (comptabilité et audit)، onzième édition ، sup Foucher ، France ، p5 .

³ زين يونس ، (تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية)، مجلة العلوم الإنسانية السنة الثامنة ، العدد الثامن ، هولندا ، 2010 ، ص 14.

للمراجع. وفي كلتا البديلين فإن المراجع يكون قد التزم بالمعايير الدولية للمراجعة التي خيره بين هذين البديلين. ولكن في الكثير من الأحيان يلجأ المراجع إلى إتباع المعاينة الإحصائية لأنها تحقق المزايا التالية:

✓ تتصف نتائجها بالموضوعية، فالعينة تعتمد على مجموعة من القواعد الإحصائية، التي تجعل جميع مفردات المجتمع لها نفس فرصة الظهور في العينة، وبالتالي العينة تكون موضوعية وغير متحيزة، ومن ثم فالنتائج موضوعية.

✓ تُمكن من الحصول على مؤشرات عن مجموعة كبيرة من البيانات دون الفحص الشامل لها، حيث أن العينة واعتمادا على هذه الطريقة تكون موضوعية وفحصها يعطي مؤشرات عن المجتمع الذي سُحبت منه العينة.

✓ يحقق استخدامها وفرا في تكاليف المراجعة، حيث تُعتمد فيها وبطبيعة الحال على عينة من الاختبارات، وبالتالي توفير للوقت من ناحية، وعدد المراجعين من ناحية أخرى، ومن ثم توفير في التكلفة.

✓ يمكن تقدير المسبق لحجم العينة على أسس موضوعية، حيث أن المدخل الإحصائي يوفر جداول ومعادلات الرياضية لتحديد حجم العينة الملائم لكل اختبار.

✓ يمكن تحديد خطر المعاينة (وهو احتمال أن يتوصل المراجع إلى استنتاجات في حالة استخدامه للمعاينة، تختلف عن الاستنتاجات التي يتوصل إليها في حالة فحص لكل مفردات المجتمع)، بصورة موضوعية وكنسبة مئوية والسيطرة عليه بدقة من خلال تعديل حجم العينة.

5- خرائط التدفق: ويمكن من خلال خرائط التدفق تصوير كيفية تدفق المستندات في عمليات معينة في المؤسسة، مع تبين تدفق وسير تلك المستندات بين الإدارات والأقسام المختصة بأداء تلك العمليات (المصدر الذي أعد المستند والجهة التي يُرسل إليها)، والمستندات التي تعد في كل خطوة من خطوات عملية معينة، والدفاتر التي تثبت بها، والإجراءات التي تتبع لمعالجتها وإتمامها (أي العمليات التشغيلية التي تتم عليها).¹

6- ورقة إظهار وتحليل المشكل (F.R.A.P): وهي ورقة عمل يملؤها المراجع، في كل مرة يصادفه أو تواجهه مشكلة ما، خطأ، وجود نقائص، وجود صعوبة معينة... الخ، فالمراجع يستعمل هذه الوسيلة بغرض توجيه أفكاره، وتسمح هذه الورقة بتلخيص طبيعة المشكل، وتحديد طبيعة الخطر بالوحدة محل المراجعة، كما تحدد الأسباب ثم النتائج، وإقتراح التوصيات بشكل مختصر، وبالتالي تحتوي هذه الورقة على الأجزاء أو الأقسام التالية :

✓ المشكلة: يجب وضع المشكلة بشكل مختصر و بحدز، بحيث يسهل فهمها و تجلب الانتباه أو الاهتمام سواء من طرف المراجع أو الجهة محل المراجعة .

¹ Renard Jacques , (THÉORIE ET PRATIQUE DE L'AUDIT INTERNE), Septième édition, Éditions d'organisations , collection références 2010 , paris , France, p286.

✓ المعاينة (الحقائق، وقائع): وتمثل ما لاحظته المراجع من الأخطاء الواقعة، والقاعدة أن لكل مشكل معاينة واحدة، مع إمكانية وجود عدة حقائق أو أحداث، شريطة أن تكون مرتبطة من نفس الطبيعة والأسباب وتؤدي إلى نفس النتائج¹.

✓ الأسباب: وهنا يبحث المراجع عن الأسباب التي أدت إلى ظهور المشكل، وفي هذا الإطار يمكن للمراجع أن يستعمل مخطط (السبب - الأثر) الذي يساعد في معرفة أسباب المحتملة للمشكل المطروح فيقسم هذا المخطط تلك الأسباب إلى خمس عائلات (Les 5M) وهي:

- المادة (Matière): مثل (جودة المواد، المكونات، القطع،... الخ) .
- اليد العاملة Main-d'œuvre: مثل (الأهلية، الخبرة، التكوين... الخ) .
- العتاد Matériel: مثل (الآلات، الصيانة، العدد،... الخ) .
- الطرق Méthode: ويتعلق الأمر بالإجراءات أو الطرق العملية المستعملة مثل (المعارف التطبيقية، التنظيم،... الخ) .
- الوسط Milieu ويقصد به المحيط الفيزيائي المادي مثل (الضوء، الضوضاء، الغبار... الخ)².

✓ النتائج: وهي عبارة عن العواقب الناتجة عن المشكلة، والتي قد تكون، نتائج مالية، نتائج تقنية... الخ.

✓ التوصيات: يساهم هذا الجزء في تسوية الأوضاع وإلغاء الأسباب للظواهر الغير مرغوبة.

ويمكن للمراجع الوصول إلى هذه التوصيات عن طريق الإجابة عن سؤالين هما:

➤ ما يجب فعله لتجنب تكرار المشاكل الغير مرغوب فيها؟

➤ ما هي عناصر الرقابة الداخلية التي يجب تحسينها، تغييرها، إضافتها؟³

و تحقق هذه الورقة الأهداف التالية:

- توجيه تفكير المراجع بشكل آمن (بدون أخطاء) وسريع (بدون انحراف) الاتصال مع الجهة محل المراجعة، بدون قوة و قسوة (بشكل لطيف، أسلوب الإقناع).
 - قيادة أو توجيه المهمة (جزء بجزء عن طريق أوراق إظهار وتحليل المشكل بمرجع ومصادق عليها).
 - سهولة التحضير السريع للتقرير، لأن شكلها الملائم يقود إلى بناء التقرير النهائي (بدون إعادة كتابة بعض الأمور، بشكل مختصر، سهولة القراءة)⁴.
- وفي الأخير، يمكن توضيح هذه الورقة بالشكل التالي:

¹ Khelassi Réda: L'audit interne (audit opérationnel) , 2ème édition, Editions Houma, Alger, Algérie, 2007, P38.

² كورتل فريد، كحلية آمال (الجودة وأنظمة الإيزو) ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، طبعة رقم 01 ، عمان، الأردن، 2010، ص143.

³ Renard Jacques, Septième édition, Op.cit., p 277.

⁴ Pieme Schick, (Mémento d'audit interne Dumod, Paris, France, 2007, p111.

الشكل رقم: (02) ورقة إظهار وتحليل المشكل

مرجع ورقة العمل :	FRAP رقم:
المشكل	
المعينة	
السبب	
النتائج	
التوصيات	
أعدت من طرف	مصادق عليه من طرف
التاريخ	التاريخ

Source: Souei Abderrazek: La conduite d'une mission d'audit interne, International Management & Auditing Company (Audit & Conseil), La Soukra, Tunisie, P10, disponible sur <http://www.imacaudit.com/docs/Documentation%20audit/conduite-mission-audit.pdf> (Consulté le 15/04/2022).

ثانيا: الأدوات الحديثة:

إضافة إلى الأدوات التقليدية التي سبق ذكرها، هناك أدوات حديثة يستعملها المراجع الداخلي تتماشى والوقت الراهن ومن هذه الوسائل ما يلي:

1- أساليب المراجعة باستخدام الحاسوب: لقد نتج عن استخدام تكنولوجيا المعلومات في تشغيل نظام المعلومات المحاسبية على مستوى المؤسسة، ثلاث مداخل للمراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات ، أبسطها أو أقدمها المراجعة حول الحاسوب، وأكثرها عمقا المراجعة باستخدام الحاسوب، ويوجد بين هذين المدخلين، مدخل المراجعة من خلال الحاسوب.

ونعني بالمراجعة حول الحاسوب، أن المراجع يعمل خارج الحاسوب، أي يقوم بعملية المراجعة للمدخلات والمخرجات فقط، دون النظر إلى ما يجري داخل الحاسوب من عمليات تشغيل. أما عن المراجعة من خلال الحاسوب فيقصد بها أن الحاسوب وبرامجه سوف ينظر إليها كهدف للمراجعة بالإضافة إلى مراجعة المدخلات والمخرجات.

وأخيرا المراجعة باستخدام الحاسوب أو ما يُعرف بأساليب المراجعة باستخدام الحاسوب (CAATs) وهي أحدث المداخل، وهنا يستخدم الحاسوب وبرامجه كأداة من أدوات المراجعة والتي يمكن تعريفها على أنها "

استخدام التقنيات الحديثة (الحاسوب، شبكات الحاسوب، الانترنت، الطابعة، الماسح الضوئي) في مجال المراجعة بهدف استخدامها كأداة للمراجعة، وكذلك بهدف مساعدة إدارة المؤسسة في فهم البيئة التي تعمل بها المؤسسة من أجل تقييم مخاطر وفرص تلك التقنيات الحديثة وأثرها على تحقيق أهداف المؤسسة وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب".¹

ويمكن أساليب المراجعة باستخدام الحاسوب المراجع الداخلي من تحقيق المزايا التالية في مهامه، والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ حوسبة المهام اليدوية، كما أنه لا تخلو من المهام اليدوية مما يمكنهم من التفكير والإبداع في مجال المراجعة الداخلية والقدرة على حل مشاكله
- ✓ زيادة القدرات التحليلية للمراجع، فبمساعدهتها يمكن لهذا الأخير الوصول إلى نتائج أحسن.
- ✓ إمكانية استخدامها في مختلف الخدمات التي يقدمها المراجع الداخلي سواء التأكيدي أو الاستشارية .
- ✓ زيادة كفاءة و فعالية المراجعة الداخلية.

حيث يمكن استعمالها في مختلف مراحل المراجعة الداخلية:

- مرحلة التخطيط: يستطيع المراجع الداخلي جمع وتحليل مختلف المعلومات الأولية للمراجعة، وكذا المساعدة في انتقاء مناطق المراجعة التي تحتاج إلى التركيز أكثر، وبالتالي وضع الخطط الأولية بسرعة أكبر.
- مرحلة التنفيذ: يمكن الاستفادة من إمكانية الحاسوب، من سرعة ودقة في إنجاز أعمال هذه المرحلة، من استخدام برامج الحاسوب لقراءة البيانات المطلوب التحقق منها، وبرامج لاختيار العينات، والمساعدة في اختبارات المراجعة (اختبارات الأرصادة والعمليات، الإجراءات التحليلية، اختبارات الرقابة).
- مرحلة التقرير: فإن المراجع يستطيع استعمال برامج الرسوميات البيانية والصور لجعل البيانات سهلة للقراءة والفهم، وكذلك إنتاج تقارير كاملة ودقيقة.²

2- التقييم الذاتي للرقابة: يستند التقييم الذاتي للرقابة على فكرة إشراك العاملين في المؤسسة (في المستويات التشغيلية) في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحدد فرص التحسين فيه من خلال تقديم مقترحاتهم في اللقاءات

¹ عطا الله أحمد سويلم الحسبان (مدى تعامل مدققي أنظمة تكنولوجيا المعلومات بمعايير التدقيق الدولية الخاصة ببيئة أنظمة المعلومات للمحافظة على أمن وسرية المعلومات في بنوك التجارية الأردنية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، العدد 20، 2009، ص 352-353 .

² عطا الله أحمد سويلم الحسبان (الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات)، مرجع سبق ذكره ، ص 109-110 .

التي تتم في ظل وجود منسق(عادة يكون من إدارة المراجعة الداخلية)، لزيادة فعالية وحداتهم في تحقيق الأهداف المالية والتشغيلية وأهداف الالتزام لوحدهم التنظيمية.¹

فإذا كانت مهمة المراجع الداخلي هي تقييم نظام الرقابة الداخلية، يمكنه إشراك العاملين في ذلك بصفتهم الأكثر قرباً أو احتكاكاً و دراية بالرقابة الفعالة وغير الفعالة، لذلك يفترض هذا النظام هؤلاء الأشخاص هم المسؤولين تماماً عن تقييم مخاطر العمليات الخاضعة لمسؤوليتهم.²

وتتلخص مهمة المراجع الداخلي في ظل هذا النظام بصفته منسق هذه العملية، وتوصيل نتائجها إلى الإدارة، كما تعتبر نتائج هذا التقييم كمدجلات لمهمته (التركيز على المناطق الأكثر عرضة للخطر) وتقليل الوقت والجهد المبذولين من طرفه.

إضافة إلى ما سبق، يحقق التقييم الذاتي للرقابة المزايا التالية:

- يؤكد على مسؤولية الإدارة فيما يخص الرقابة والمخاطر في المؤسسة من خلال مشاركتها في العملية.
- يعزز البيئة الرقابية، لأن الموظفين المشاركين، يلمسون التزام الإدارة بالحد من المخاطر ووضع إجراءات رقابية مناسبة، مما يؤدي إلى تعزيز فهم الموظفين للمخاطر والإجراءات الرقابية المتعلقة بالعمل، ويزيد من وعيهم بمسائل الرقابة.
- يساعد على الكشف المبكر للمخاطر، عن طريق تحديد مصدرها أو سببها.
- يشجع على التواصل المفتوح وعمل الفريق ، كما يشجع على التحسين المستمر.
- يُمكن الموظفين ويُحسن مستوى المحاسبة والمساءلة.
- يكسب المشاركين منظورا أوسع نطاقا حول أنشطة المؤسسة وعملياتها وأهدافها .
- يُحسن الاتصالات الأفقية والرأسية في المؤسسة³.

3- نموذج " أهداف الرقابة على المعلومات وتكنولوجيا المتعلقة بها (COBIT) ": "يشهد تبني تكنولوجيا

المعلومات من قبل المؤسسات نموا متسارعا ، ويرجع السبب في ذلك نظرا للمزايا التي تحققها، من تقليص الوقت والتكلفة، القدرة الهائلة على توفير المعلومات وتخزينها واسترجاعها، تسهيل الاتصال مع الزبائن والموردين، المساعدة على تحقيق أهدافها...الخ. ولكن هذا التبني، أدى إلى ضرورة الاهتمام بأمن وسلامة المعلومات، أي وجود مجموعة من الإجراءات و الأساليب التي تهدف إلى تحقيق حماية النظام من المخاطر التي تؤدي إلى فقد المعلومات أو عدم دقتها أو فقد سريتها. وفي هذا الإطار قامت هيئات دولية بإصدار مجموعة من القوانين والمعايير متعلقة بأمن وسلامة المعلومات. و من هذه الأخيرة، نموذج أو إطار " أهداف

¹ عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة،(دراسات مقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة وفقا لأحدث المعايير الدولية الأمريكية ، "مدخل الحوكمة وإدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات") ، دار التعليم الجامعي ، 2014 ، ص269 .

² نفس المرجع ، ص 270.

³ خلف عبد الله الوردات، (دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA)، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2014، ص375.

الرقابة على المعلومات وتكنولوجيا المتعلقة بها" والذي يُعرف باسم (COBIT) وهو اختصار لـ Control Objectives for Information Technologies and related (ISACA). نظم المعلومات (ISACA).

ويتمثل الهدف الأساسي من هذا النموذج أو الإطار هو وضع معايير دولية للأساليب والوسائل في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات، تكون قابلة للتطبيق العام ومقبولة قبولاً عاماً، كما يزود المراجعين بمجموعة من المقاييس والمؤشرات لإبداء الرأي في موثوقية النظام، وذلك من خلال تقييم التزام المؤسسة بمعايير الـ "COBIT" الخاصة بموثوقية النظام¹.

المطلب الثالث: أهداف المراجعة الداخلية

قد تطورت عبر العصور، هذا التطور انعكس على أهدافه فانتقلت من أهداف تقليدية إلى أهداف حديثة:

أولاً- الأهداف التقليدية : نذكر ما يلي

- ✓ التأكد من صحة البيانات والقوائم المالية ومدى اعتماد عليها .
- ✓ إبداء رأي فني استناداً إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية .
- ✓ اكتشاف حالات الغش والأخطاء في الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- ✓ التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة للتقليل من فرص ارتكاب الأخطاء .
- ✓ مساعدة الإدارة على وضع السياسات الملائمة، واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

كما يمكن إضافة الأهداف التالية:

- ✓ مساعدة الدوائر المالية للمؤسسات في تحديد الوعاء الضريبي ومن ثم مبلغ الضريبة الواجب دفعه.
- ✓ المشاركة في تخطيط الاقتصاد الوطني بمساعدة الجهات الحكومية.
- ومؤخراً أصبحت المراجعة تهدف إلى ما يلي:
- ✓ مراقبة الخطط والسياسات ومتابعة درجة التنفيذ وأسباب الانحرافات.
- ✓ تقييم الأداء ونتائج الأعمال المحققة من قبل المؤسسات .
- ✓ تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية وإنتاجية .
- ✓ اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدفاتر والسجلات المحاسبية إن وجدت.
- ✓ المصادقة على الوثائق المالية والتقارير المودعة من طرف الإدارة لإعطائها مصداقية أكثر حتى تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات².

¹ Du Plessis, liesel and Grobler Georgina Philippine: The process of control self-assessment and its use in risk management, Meditrai Accountancy Research Journal, university of Pretoria, Pretoria, 2009,p 65 South Africa, vol 07,

² بلقاضي بلقاسم ، مقياس المراجعة المحاسبية و المالية ، محاسبة وتدقيق طور الماستر ، قسم العلوم التجارية ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2016-2017 ، ص10-11 .

ثانياً - أهداف حديثة: وتتمثل في:

- ✓ مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتحديد انحرافها و أسبابها.
- ✓ تقييم الأداء بالنسبة للوحدات الاقتصادية.
- ✓ تحقيق أقصى كفاية اقتصادية.
- ✓ تحقيق أقصى رفاهية لجميع أفراد المجتمع¹.

المطلب الرابع: معايير المراجعة الداخلية

تعتبر معايير المراجعة الداخلية من الإصدارات الرسمية لمعهد المراجعين الأمريكيين والتي وضعت حتى تحكم الممارسة المهنية لهذه الأخيرة وتتمثل في :

1- الاستقلالية: يجب على المدققين الداخليين أن يكونوا مستقلين بالنسبة للنشاطات التي يقومون بها ، ويوكل إليهم التحقق من توافقها مع الأنظمة الشرعية المراعية للإجراء، أي مدى التطابق بين العمل المنفذ أو المنجز و المبادئ الموضوعية المقررة والمحددة مسبقاً ، ومدى ملائمتها وضعاً و تطبيقاً لتحقيق الأهداف وأغراض الشركة.

لقد ورد في المعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي تحت عنوان " معايير الصفة " كالاتي : يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً ، كما يجب أن يكون المدققون الداخليون موضوعيين في تنفيذ أعمال التدقيق، ولتحقيق هذا المبدأ يجب أن يتبع التدقيق الداخلي مباشرة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا .²

2- التأهيل العلمي والعملي : على المراجع الداخلي أن يقوم بعمله بروح مهنية ، وذلك حتى يضمن أن أعماله وأعمال مساعديه يمكن لها في النهاية أن تخرج برأي و نتائج ذات أسس صحيحة، ولتحقيق هذا المعيار على المراجع الداخلي من جهة وضع سياسة تضمن مستوى من العناية المهنية المطلوبة ومن جهة أخرى التطبيق الدائم للمعايير المهنية.

3- نطاق عمل المراجعة الداخلية: يشمل نطاق عمل المراجع الداخلي فحص ومراجعة جميع العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات وكذلك تقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة حتى لو تم ذلك بالتعاون مع المراجع الخارجي ، وتقييم مستوى أداء الأفراد لمسؤوليتهم ومهامهم .

4- تنفيذ عمل المراجع : على المراجع أن يقوم بعملية التخطيط لعملية المراجعة مع فحص وتقييم المعلومات و التقرير عن النتائج و متابعة التوصيات ، ويتضمن تخطيط المراجعة ضرورة وضع أهداف نطاق العمل و الحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سوف يتم مراجعتها ، وتحديد كيف ومتى ولمن

¹ العمري أصيلة ،مقياس المراجعة المحاسبية والمالية ، محاسبة ومراجعة طور الماستر ، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، 2021، ص06 .

² داوود يوسف صبح ،(دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية)، الإتحاد الدولي للمصرفين العرب 2010، ص97.

ترسل نتائج عملية المراجعة ، وأخيرا الحصول على موافقة من المشرف على مصلحة المراجعة الداخلية على خطة عمل المراجعة .¹

5- تسيير مصلحة المراجعة الداخلية : تقضي معايير المراجعة الداخلية بضرورة أن يدير المشرف على قسم المراجعة الداخلية بطريقة مناسبة ويكون المشرف على قسم المراجعة الداخلية مسؤولا على إدارة القسم بحيث مدير قسم المراجعة عليه التأكد من :

- ✓ تحقق المراجعة الأغراض العامة و المستويات التي إعتمدتها الإدارة العليا .
- ✓ تستخدم الموارد المتاحة لقسم المراجعة الداخلية بكفاءة وفعالية .
- ✓ تماشي جميع أعمال المراجعة مع معايير الممارسة المهنية الداخلية .²

¹ خالدي المعتر بالله ، (مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية)، مذكرة شهادة ماستر ، العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011، ص 22-26 .

² عبد السلام عبد الله أبو سرعة ، (التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية)، دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG مجني و حازم حسن و شركائهم - محاسبون قانونيون - وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 03 ، 2009-2010 ص 48 .

خلاصة:

لقد تطورت مهنة المراجعة بتطور المؤسسات وتطور أهدافها نتيجة ازدياد الطلب على خدماتها، ونتيجة الأسباب العديدة والملحة التي تطلبت وجود المراجعة و أنواعها المختلفة ، وتقسيماتها حسب عدة معايير لخدمة أطراف متعددة كل بحسب غرضه ، وكلها تصب بالتأكيد على صحة وشرعية المعلومات لاستخدام أدلة المراجعة ، و توضيح صفتها كأداة رقابية من خلال جمع هذه الأدلة والاستدلال بها لإبداء رأي فني محايد. تحكم مهمة المراجعة الداخلية مجموعة من المعايير ، حيث أن القائم بمهمة المراجعة يجب عليه أن يلتزم قدر المستطاع بهذه المعايير وذلك للوصول إلى مراجعة فعالة يمكن الاعتماد عليها في مراجعة (فحص، تقييم، تقرير) عمليات جميع الوظائف الموجودة داخل المؤسسة ، حيث يتم إبلاغ الإدارة العليا بمدى سيرورة العمليات ومدى تجسيد السياسات وتحقيق الأهداف مع اقتراح مجموعة من التحسينات من شأنها أن تزيد فعالية وكفاءة المؤسسة.

الفصل الثاني: دور نظام الرقابة الداخلية على الخزينة

تمهيد:

بعد عرض شامل للمراجعة و المراجعة الداخلية ، نحن الآن بصدد دراسة الرقابة الداخلية في المؤسسة والخزينة و الإجراءات المتعلقة بنظام تسيير دورة الخزينة ، من أجل إحكام الرقابة التي تتم في المؤسسة لذا ارتأينا أن نقوم بعرض الأنظمة المتعلقة بنظام النقدية باعتبار الخزينة مكان تداول الأصول النقدية.

و تعتبر النقدية من أكبر أصول المؤسسة سيولة الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للاختلاس و من ثم يتعين بذل عناية أكثر عند تصميم نظام الرقابة على النقديات (المدفوعات و المقبوضات)، ولتقادي ذلك لا بد أن تخضع تلك الأموال إلى مراقبة من نوع خاص .

كما أن عمل المراجعة الداخلية لا يقتصر على اكتشاف الأخطاء فقط، بل تتكفل المراجعة الداخلية أيضا بتقييم نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة ،والذي بدوره يسهر على ضمان حسن تنفيذ السياسات والإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة.

لذلك سنقوم بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين أولهما بعنوان "ماهية الرقابة الداخلية" الذي شمل تعريف، مكونات وأساليب تقييم الرقابة الداخلية،علاقة المراجعة الداخلية بنظام الرقابة الداخلية ،أما المبحث الثاني الذي كان تحت عنوان "دور الرقابة الداخلية" فتناولنا مفهوم الخزينة،العناصر المكونة لها، إجراءات الرقابة الداخلية على الخزينة،مميزات نظام الرقابة الداخلية على الخزينة.

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية

غالبا ما يعتمد المراجع بدرجة كبيرة على نظام الرقابة الداخلية، و كذلك على نتائج اختبارات الالتزام بالإجراءات الرقابية الموضوعة، للتأكد بدرجة معقولة من الأمانة لعرض أرصدة القوائم المالية و الملاحظات المرفقة لها، طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وفيما يلي سنتطرق لأهم التعريفات الخاصة بها ، مكوناتها ،أدواتها ،أهدافها ومعاييرها .

المطلب الأول: تعريف الرقابة الداخلية ومكوناتها

تعددت تعريف الرقابة الداخلية وذلك من عدة أطراف وكذلك مكوناتها المتمثلة في بيئة المخاطر، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال ، التوجيه والمتابعة وسنتطرق لكل ذلك بالتفصيل من خلال هذا المطلب حسب ما يلي:

أولا - تعريف نظام الرقابة الداخلية

التعريف الأول : عرفته الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة (IFAC) على أنه "نظام يحتوي على خطة تنظيمية ، ومجموعة من الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية بغية تحقيق الأهداف المرسومة لضمان إمكانية التسيير المنظم و الفعال للأعمال ، هذه الأهداف تشتمل على احترام السياسة الإدارية ، حماية الأصول ، اكتشاف الغش والأخطاء ، تحديد مدى تمام الدفاتر المحاسبية ، وكذلك تتضمن الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية بمصادقية ".

التعريف الثاني: حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين (AICPA) هي "الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق و المقاييس المتبعة في المشروع، بهدف حماية أصوله، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، و التأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية، تشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية " ¹.

التعريف الثالث: وهناك أفراد عرفوها على أنها: "مجموعة من العمليات والوظائف والأنشطة والنظم الفرعية والأشخاص الذين اجتمعوا أو تم فصلهم من أجل تحقيق الأغراض والأهداف التي أنشأ النظام من أجلها" ².

¹ أحمد قايد نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 92.

² أسعد محمد علي وهاب ،التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع :عمان، 2010،ص72.

من التعاريف السالفة الذكر نستنبط النقاط التالية :

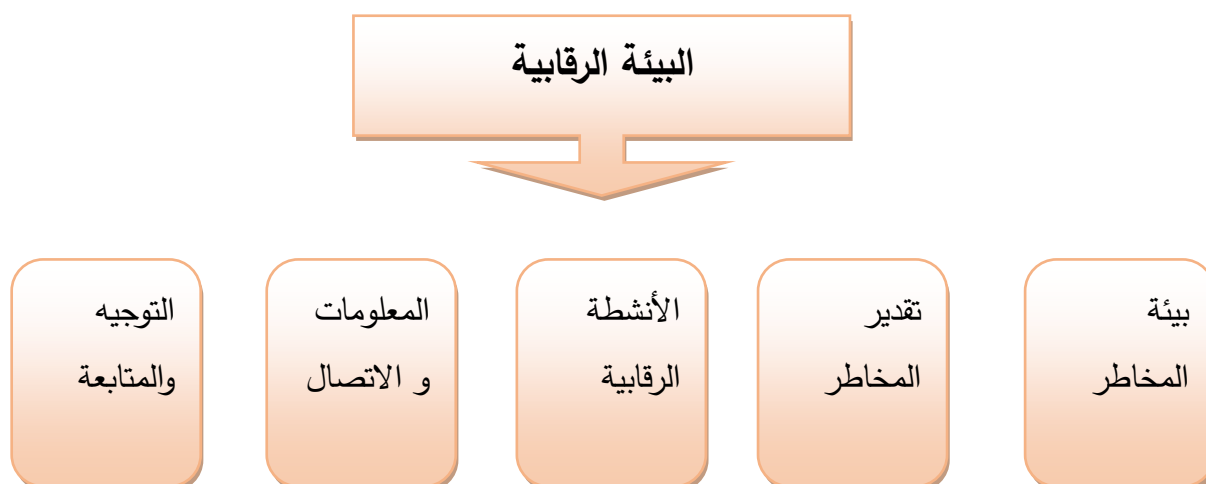
- ✓ مجموعة الأنظمة المعدة من طرف المؤسسة .
- ✓ هدفها حماية أصول المؤسسة و سجلاتها .
- ✓ الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية .
- ✓ الالتزام بالقوانين و اللوائح والسياسات.
- ✓ دقة البيانات المحاسبية ودرجة الإعتماد عليها .

ثانيا - مكونات نظام الرقابة الداخلية

لنظام الرقابة الداخلية خمس مكونات رئيسية متداخلة مع بعضها البعض لتشكل إطار متكامل لها ، تم وضعها من طرف لجنة حماية المنظمات (COSE) كما تبناها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وتم بنائها اعتمادا على أسلوب الإدارة في تسيير المعلومات وتكامل عملياتها، وتتمثل هذه المعلومات في: البيئة الرقابية ، تقدير المخاطر ، الأنشطة الرقابية ، المعلومات والاتصال بالإضافة إلى التوجيه و الرقابة .

تعتبر البيئة الرقابية كمظلة أو قاعدة للمكونات الأخرى ، ففي حالة عدم وجود بيئة رقابية فعالة فإن نتائج المكونات الأخرى لتؤدي إلى ضبط رقابي فعال وذو جودة ، والشكل التالي يمثل هذه المكونات.

الشكل 03: مكونات الرقابة الداخلية



المصدر: ساكر ظاهر عمر أمين ، (تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 02 ، العدد 02، العراق ، 2012، ص150 .

1- البيئة الرقابية:

تشكل البيئة الرقابية أساس مكونات نظام الرقابة الداخلية الأخرى ، وعدم وجود هذا العنصر الهام سيكون حتما سببا في عدم فعالية هذا النظام حتى ولو كانت باقي مكوناته قوية ،وتحدد هذه البيئة بموافقة الأفراد المسؤولين على نظام الرقابة الداخلية ، كما أن لنظرة الإدارة تجاه الرقابة الداخلية وموقفها اتجاهها له تأثير هام على فعاليتها، وبالتالي على الإدارة إظهار تأييدها القوي للرقابة الداخلية وتبليغه لكل شخص في المؤسسة وتمثل الرقابة الداخلية انعكاس لقوة الكفاءة والأخلاقيات لدى الأشخاص المسؤولين عنها ولتحقيق رقابة داخلية فعالة يتطلب الالتزام بالنزاهة المالية والقيم الأخلاقية الحميدة ، وإذا ما كانت الرقابية الداخلية مصممة جيدا وبشكل صحيح فإن الالتزام يجب أن يبدأ من الأعلى انطلاقا من الرئيس التنفيذي للمؤسسة ثم يعمم على كل المنظمة .

على المؤسسات وضع أدلة مكتوبة للسلوك الأخلاقي الحميد الذي يجب أن يتحلى به العاملين ، كما يجب أن تحدد أيضا هذه الأدلة تنازع و تضارب المصالح والأعمال التي تعتبر غير مشروعة والسلوكيات الأخرى التي لا تتقبلها المؤسسة ، وكذلك يجب على المؤسسات تحديد العقوبات عن انتهاك أحكام الميثاق في وثيقة مكتوبة ، وبالتالي يمكن استخلاص العناصر التي تستند عليها البيئة الرقابية فيما يلي :¹

- ✓ الالتزام بالكفاءة .
- ✓ النزاهة و القيم الأخلاقية.
- ✓ فلسفة الإدارة ونمط التشغيل.
- ✓ الهيكل التنظيمي وتحديد الصلاحيات و المسؤوليات .

2- تقدير المخاطر :

مثلا يقدر المراجعون مخاطر المراجعة ، كمخاطر التعبير عن رأي غير متحفظ عن القوائم المالية التي بها أخطاء جوهرية ، فإن المديرين يقدرون مخاطر الأعمال ، ومخاطر عدم بلوغ المؤسسة لأهدافها كما عليهم تقدير العوامل الداخلية و الخارجية والضغوطات المؤثرة عليها ، وعلى الرقابة الداخلية مساعدة هؤلاء المديرين في تقدير و إدارة هذه المخاطر وهذا من أجل ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المسطرة .

حتى يمكن تفعيل رقابة إدارة المخاطر على الإدارة تحديد أهداف الرقابة بوضوح ، بالإضافة إلى الأهداف التشغيلية المتعلقة بالاستخدام الفعال للموارد المتاحة ، كما عليها توصيل هذه الأهداف إلى جميع الأشخاص في المؤسسة بطريقة مناسبة ، متضمنة إستراتيجيات التطبيق وأمثلة على المخاطر التي يمكن أن تهدد المؤسسة في تحقيق أهدافها ، مثل التقنيات الحديثة ، وتغير احتياجات العميل أو توقعاته والتغيرات الاقتصادية والكوارث الطبيعية ، وكل العوامل المؤثرة تأثيرا سلبيا على تسجيل ، تشغيل وتلخيص و التقرير عن البيانات المالية .

¹ برباح بلال،(تقييم دور المراجع الداخلي في تحسي نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية)، مذكرة ماجيستر، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2014-2015 ، ص 12-13 .

يجب أن تقوم الإدارة بدراسة جوهرية لتلك المخاطر واحتمالات حدوثها وطرق إدارتها وإعطاء الأولوية في دراسة المخاطر التي لها تأثير كبير و فعال على أهداف المؤسسة ، كما يمكنها التقرير عن قبول المخاطر بسبب التكلفة الناجمة عن دراستها.¹

3- الأنشطة الرقابية: تعرف الأنشطة الرقابية بأنها السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ إجراءات الإدارة ،وعلى سبيل المثال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتناول المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف المؤسسة ، لذلك فإن أنشطة الرقابة سواء ضمن أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو الأنظمة اليدوية لها أهداف متنوعة ، ويتم تطبيقها عند مختلف المستويات التنظيمية أو الوظيفية ، وبشكل عام يمكن تصنيف أنشطة الرقابة التي قد تكون مناسبة لعملية المراجعة على أنها سياسات وإجراءات تخص مايلي :

أ- مراجعة الأداء : تشمل أنشطة الرقابة على كمراجعة وتحليل الأداء الفعلي مقارنة بالموازنات والتوقعات وأداء الفترات السابقة ، ومختلف البيانات التشغيلية والمالية فيما بينها مع تحليل العلاقات و الإجراءات الاستقصائية وتصحيح ومقارنة البيانات الداخلية مع الموارد الخارجية للمعلومات ، ومراجعة الأداء الوظيفي أو أداء النشاط ، مثل مراجعة مدير التقرير حول القروض الاستهلاكية المصرفية حسب الفرع والمنطقة ونوع القروض من أجل الموافقة على القرض وتحصيله .

ب- معالجة المعلومات:

تعمل عناصر الرقابة على فحص دقة واكتمال المعلومات من خلال مجموعتين هما :

- ✓ عناصر رقابة التطبيق:تطبق على معالجة التطبيقات الفردية لتساعد على ضمان الحصول على المعلومات وتقويضها، وأنها مسجلة ومعالجة بشكل كامل ودقيق.
- ✓ عناصر الرقابة العامة: والتي تتعلق بالعديد من التطبيقات وتدعم العمل الفعال لعناصر رقابة التطبيق، وذلك لضمان التشغيل الصحيح و المستمر لنظم المعلومات.

ج- الرقابة الفعلية : تشمل هذه الأنشطة توفير الحماية والاستغلال الأمثل للأصول ، وتقديم التسهيلات من أجل الوصول إلى السجلات والبرامج والملفات المحاسبية ، والقيام بالجرد والمقارنات الدورية.

د- فصل الواجبات: أن توكيل أفراد مختلفين بمسؤوليات التصريح بالمعاملات وتسجيل المعلومات والاحتفاظ بالأصول في عهدهم يقصد به تقليل فرص السماح لأي شخص أن يكون موقف يرتكب فيه الأخطاء أو يخفيها أثناء التنفيذ العادي لمهامه. وتشمل الأمثلة على فصل الواجبات في إعداد التقرير و المراجعة و الموافقة على المطابقات و مستندات الرقابة.²

¹ برياح بلال ، نفس المرجع، ص 13-14 .

² أحمد حلمي جمعة، (مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق)، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان ، الأردن ، 2015، ص213-215 .

4- المعلومات والاتصال:

يهتم بتحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة وكيفية الحصول عليها وتحويلها من أنظمة معالجة المعلومات إلى أنظمة إعداد التقارير المالية ، وعلى المراجع فهم الإجراءات التي تسير عليها المؤسسة لفهم طريقة سير المعلومات خصوصا تلك التي تستعمل في إعداد التقارير المالية ، كما أن قنوات الاتصال المفتوحة تساعد على ضمان الإبلاغ عن الاستثناءات من أجل أخذها بعين الاعتبار وعلى المراجع أن يشمل فهمه أيضا بأمور إعداد التقارير المالية والاتصالات بين الإدارة وأولئك المكلفين بالرقابة ، والاتصالات الخارجية مثل الاتصالات مع السلطات التنظيمية ويمكن أن تكون هذه الاتصالات إلكترونية أو شفوية ¹.

تقييم المراجع لهذا المكون يعتمد على قياس مدى ملائمة نظام المعلومات و الاتصال لاحتياجات المؤسسة ، وتوجد عدة معايير لتقييم الإعلام والاتصال داخل المؤسسة وهي :

- ✓ هل تصل المعلومات في الوقت المناسب للأفراد الذين هم بحاجة إليها ؟
- ✓ هل المعلومات المحصل عليها تمكن المسيرين من تقييم أداء المؤسسة ؟
- ✓ هل يتم توضيح المهام والمسؤوليات بشكل جيد ؟
- ✓ هل توجد أدوات تنذر وتنبيه بوجود أمور غير موافقة ؟
- ✓ هل تسمع الإدارة لاقتراحات الأفراد عندما تريد اتخاذ قرارات تحسين الإنتاج ؟
- ✓ هل وسائل الاتصال مع العملاء ، الموردين ، الزبائن و المتعاقدين الآخرين كافية للحصول على معلومات تخص العروض وتطور الاحتياجات ؟²

5- التوجيه و المتابعة : تتعلق أنشطة التوجيه والمراقبة بالتقدير المستمر أو التقدير عبر فترات لجودة أداء الرقابة الداخلية ، تقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ظل التصميم الموضوع لها ، وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلائم مع التغيرات الحاصلة في الظروف المحيطة ، ويتم التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالتقدير والتعديل بدراسة الرقابة الداخلية الحالية وتقرير الهيئات التنظيمية مثل الهيئات التنظيمية البنكية والتغذية المرتدة من العاملين وشكاوي العملاء الخاصة بالأرقام في الفواتير وغيرها ³.

المطلب الثاني: أساليب تقييم الرقابة الداخلية

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع من المراحل الأساسية في عمله، ولتحقيق ذلك يعتمد على مجموعة من الأساليب والتي نذكرها فيما يلي :

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص212.

² عزوز ميلود ،(دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية)، مذكرة ماجيستر ، جامعة 20أوت1955 ، بسكرة ، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية ، 2007، ص67 .

³ أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص212.

1- الأسلوب الوصفي للرقابة الداخلية :

تستخدم هذه الطريقة كبديل عن طريقة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك لاعتقاد البعض أن طريقة الاستبيان تعاني من بعض العيوب، ومن بين هذه العيوب أن الأسئلة الواردة بقائمة الاستبيان هي أسئلة عامة وغير مرنة، كما أن طول قائمة الاستبيان يجعل مهمة الإجابة على أسئلتها مملة وروتينية، الأمر الذي يؤدي عدم الجدية في الإجابة من قبل الشخص الذي يقوم بالإجابة، وتبعاً لطريقة المذكرة المكتوبة يقوم المراجع أو مساعديه بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة، وعن مراجعة المعلومات والبيانات بين الأقسام أو الوظائف أو وحدات النشاط المختلفة، ويتم ذلك عن طريق المقابلات مع رؤساء المصالح والعاملين، الملاحظة، الاختبار والاستفسار، وكذلك عن طريق المستندات والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق المستخدمة في المؤسسة، وتكتب المذكرة تبعاً لطريقة تنظيم عملية التقييم (طريقة الدوران، طريقة وحدات النشاط، أو طريقة بنود التقارير المالية المنشورة) فإذا كانت طريقة البنود هي المستعملة يقوم المراجع بكتابة وصف للإجراءات الرقابية الخاصة بكل بند رئيسي من بنود القوائم المالية كالمدينين، النقدية، المخزون، الأصول الثابتة¹.

ومن خلال هذه المذكرة يستطيع المراجع تكوين فكرة من إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بكل بند ومن ثم يتحسس نقاط الضعف إن وجدت والتي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار عند فحص واختبار لتلك البنود.

2- خرائط التدفق :

عن طريق هذا الأسلوب يقوم المراجع بفحص كل دورات الاستغلال والتي تبدأ بقراءة كتيب الإجراءات الداخلية، في حالة وجوده بالمؤسسة، وكذلك بواسطة المحادثات مع كل موظفي المؤسسة والذين لهم دور في سير هذه الدورات، والهدف من هذا معرفة الحقيقة حول القنوات التي تمر بها المعلومات والمعطيات انطلاقاً من حدوث الصفقات مع طرف ما إلى حد تسجيلها محاسبياً وتقييمها².

3- أسلوب قوائم الاستقصاء :

ويضم استفسارات كتابية تحتوي على الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية، وتقدم هذه القائمة مجموعة من الأسئلة إلى موظفي المشروع المختصين للإجابة عليها وردها إلى المراجع الذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الاختبار والعينة وذلك للحكم على درجة متانة النظام المستعمل. و يتوقف

¹ العمري أيمن، (دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمخزون)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2015-2016 ص 60.

² حليلة بن حامد، (دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص 11.

نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة حيث يجب أن تصاغ بطريقة فنية بحيث تدل الإجابة (بنعم) على أنظمة دقيقة للرقابة، والإجابة ب(لا) على أنظمة ضعيفة أو عدم وجود رقابة أصلاً في تلك الناحية .

ومن مزايا الاستبيان سهولة التطبيق بالنسبة لمختلف المؤسسات، ومرونة الأسئلة مما يضمن إبراز معظم خصائص النظام المحاسبي لأي مؤسسة، وتوفير الوقت حيث يستغني المراجع عن إنشاء برنامج جديد لكل عملية مراجعة منفردة، كما تتمتع طريقة الاستبيان بأن العملاء لا يعترضون على تطبيقها، حيث ينظرون إليها كجزء من إجراءات المراجعة المعتادة، وهو ما لا يتوفر في طريقة الاستفسار الشفوي المباشر حيث قد يعتبر العميل أو الموظف نفسه محل استجواب يتعدى فيه المراجع حدود صلاحياته. وكذلك فإن استخدام الاستبيان سنوياً يلفت نظر القائمين بالمراجعة إلى عدم إغفال هذا الأمر سنوياً ومراعاة التغيرات التي قد تطرأ عليه سنة وأخرى.

وبالرغم من هذه الخصائص يعيب عليه البعض أنه قد يقود إلى عدم مراعاة الظروف الخاصة بكل مؤسسة بسبب كونه موحداً للمؤسسات المختلفة، وهذا يعني أيضاً أنه لا يتغلغل في التفاصيل الدقيقة لنظم الرقابة الخاصة بكل مؤسسة، تلك التفاصيل الهامة الضرورية للحكم على متانة نظام الرقابة الداخلية، كذلك فإن وجود الاستبيان قد يقود القائمين عليه من مساعدي المراجع إلى الاكتفاء به وعدم إجراء أية استفسارات أخرى قد تستلزمها الظروف، وللتغلب على هذه العيوب أو التقليل من أثرها بإمكان المراجع تحضير استبيانات خاصة بكل نوع معين من المؤسسات على حدى، والابتعاد عن الاستبيان الموحد، كذلك عليه القيام بمراجعة الاستبيان وتعديله سنوياً¹.

المطلب الثالث : علاقة المراجعة الداخلية بنظام الرقابة الداخلية

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية جزء مهم من نظام الرقابة الداخلية فهي تقع على قمة هذا النظام كما أنها من أهم عناصره ، تضعها إدارة المؤسسة بقصد فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتساهم في إضافة قيمة في أدائها عن طريق الخدمات الاستشارية ، كما أن المعايير الدولية للممارسات المهنية للمراجعة الداخلية ألزمت وجود مراجعة داخلية مستقلة تقوم على التحسين المستمر لنظام الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف فيها ، هذا من خلال المعيار رقم 2130 (الرقابة) والذي نص على "يجب أن يساعد نشاط المراجعة الداخلية للمؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفائتها ، والدفع لتحسينها المستمر " ².

كما نص المعيار رقم 2130A1 على "يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم مدى ملائمة وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة ، والعمليات و أنظمة المعلومات"، وهذا من خلال محاولة تأكيد :

¹ العمري أيمن، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

² برباح بلال، مرجع سبق ذكره، ص54-55.

✓ تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

✓ مصادقة البيانات المالية والمعلومات التشغيلية .

✓ فعالية وكفاية العمليات والبرامج .

✓ حماية الأصول.

✓ الامتثال للقانون واللوائح والسياسات والإجراءات المسطرة.

وقد نص المعيار رقم 2130 C1 على "يجب على المراجع الداخلي استعمال معرفته بالضوابط الرقابية المكتسبة من خلال إنجاز المهام الاستشارية وذلك عند تقييم مسار الرقابة بالمؤسسة "

تمثل وظيفة المراجعة الداخلية إحدى حلقات الاتصال والرقابة بين موظفي المؤسسة ، حيث أن واجب المراجعة الداخلية يتمثل في تقديم المساعدة للمحافظة على أنشطة المؤسسة ، وفي نفس الوقت المحافظة على خطوط الاتصال بين القائمين على هذه الأنشطة ، لا سيما وأن المؤسسات تعيش و تتطور في محيط سريع التغيير ، وهنا يظهر دور المراجعة في تحسين عملية الاتصال سواء بين الإدارة العليا و المستويات التنفيذية الأخرى ، أو فيما بين هذه المستويات التنفيذية لبعضها البعض .

يمكن إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية فيما يخص الرقابة الداخلية كالتالي:

✓ تقديم تأكيدات حول مدى الالتزام بالرقابة الداخلية .

✓ تقديم خدمات استشارية حول السياسات أو الإجراءات الرقابية المناسبة للمخاطر .

✓ تقديم درجة تأكيد حول مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التي تواجهها المؤسسة .

من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج بأن المراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الداخلية ، الغرض منها هو قياس مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية داخل المؤسسة والتأكد من دقة وفعالية الأنظمة والإجراءات المتبعة ، ورفع التقارير إلى الإدارة العليا .

تعمل المراجعة الداخلية على منع وتقليل حدوث الأخطاء وهذا ما يزيد من الحاجة لها، فطالما أن الإدارة بحاجة لمعلومات على درجة عالية من الثقة وبشكل مستمر ، فمن الواجب أن يكون لقسم المراجعة الداخلية معرفة كافية وخبرة بإجراءات الرقابة ، وتقديم النصائح للمديرين ، ومن الأهداف التي تسعى لها المراجعة الداخلية هو الحد من الإسراف من أجل زيادة المردودية وتحسين الأداء ¹.

¹ خليل عبد اللطيف محمد،(نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء التوجيهات المعاصرة)،مجلة جامعة الزقازيق للبحوث التجارية، المجلد 25، العدد 01، مصر 2003، ص 95.

المبحث الثاني: دور الرقابة الداخلية على الخزينة

تستلزم الرقابة الفعالة إجراءات وقوانين تتبعها للمؤسسة لتجنبها الوقوع في السرقة، التلاعب وغيرها من المشاكل سواء كان ذلك على مستوى الصندوق أو البنك على حد سواء ولذلك قررنا التطرق في هذا المبحث إلى دراسة مجموعة من النقاط المتعلقة بالخزينة وبالتحديد دراسة مفهوم الخزينة والعناصر المكونة لها ، إجراءات الرقابة على الخزينة ، مميزات نظام الرقابة الداخلية على الخزينة.

المطلب الأول: مفهوم الخزينة والعناصر المكونة لها

تعددت وجهات النظر لمفهوم الخزينة إذ نجد من بينها: المفهوم التقليدي ، النقدي ، التفاضلي ، والمفهوم الديناميكي، وتحدد مكوناتها انطلاقاً من الميزانية المالية حيث تتكون من عناصر أصول الخزينة وعناصر خصومها .

أولاً: مفهوم الخزينة:

1- المفهوم التقليدي للخزينة : ينظر للخزينة حسب هذا المفهوم على أنها الفرق في لحظة معينة بين المصادر الموضوعية لتمويل نشاط مؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط، ويتضح من خلال هذا التعريف أن مفهوم الخزينة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصادر المتعلقة بتمويل نشاط المؤسسة واحتياجات هذا الأخير، ويمكن تصنيف المصادر الممولة للنشاط كما يلي :

أ- المصادر المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال: أو ما يعرف بالمصادر الدورية لأنها تتجدد دورياً وتتناسب مع هذه الدورة، وتتمثل في التسهيلات الممنوحة للمؤسسة من طرف الموردين، وبعض الديون الأخرى قصيرة الأجل غير المالية الناتجة عن دورة الاستغلال.

ب- المصادر غير المرتبطة بدورة الاستغلال: وتعرف بالمصادر غير الدورية، مثل الأموال الخاصة والديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

كما يمكن تصنيف الاحتياجات الناتجة عن النشاط إلى نوعين:

✓ الاحتياجات المرتبطة أساساً بدورة الاستغلال (شراء، إنتاج، بيع): وهي كما تعرف بالاحتياجات الدورية، فهي تتجدد بمعدل يتناسب مع دورة الاستغلال، وتتمثل في الائتمان الممنوح للعملاء والرسوم المستحقة على المبيعات.....

✓ الاحتياجات غير المرتبطة بدورة الاستغلال: وهي الاحتياجات الدائمة أو غير الدورية مثل: الأراضي، المباني... من هذا المنظور تعتبر الخزينة صورة لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء طويلة أو

قصيرة الأجل، وهذا ما يتطلب وجود أموال جاهزة باستمرار لمواجهة الاحتياجات المختلفة، وهي تعكس حالة التسيير المالي للمؤسسة.¹

2. المفهوم النقدي للخزينة : الخزينة هي مخزون نقدي يتوقف مستواه على مميزات هيكلية إستخدامات وموارد المؤسسة، هذا الهيكل يمكن تعريفه استنادا إلى درجة التقارب النقدي الخاص بمختلف أقسام استخدامات وموارد المؤسسة.

أ- التقارب النقدي للاستخدام: يتميز بخاصيتين

✓ السيولة: تتوقف على مدى سرعة تحول الاستخدام (الأصل) إلى سيولة، وهي النقود السائلة و الجاهزة لمعاملات المؤسسة..

✓ المتاح: وهو قدرة عناصر الأصول على توفير النقدية دون إحداث توقف في نشاط المؤسسة .

ب- التقارب النقدي للموارد : يتميز أيضا بخاصيتين

✓ الاستحقاق: ويتعلق بفترة تسديد القرض .

✓ عدم الاستمرار: ويعبر عن إمكانية سحب المورد (عنصر من عناصر الخصوم) من دورة تمويل المؤسسة.²

3- المفهوم التفاضلي للخزينة : تعبر خزينة المؤسسة عن رصيد لمجموع الموارد ومجموع الاحتياجات، فهي تعرف إذن: " بأنها الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل .

تظهر الخزينة في هذا التعريف كنقطة وصل بين الأجل الطويل الممثل ماليا برأس المال العامل، والأجل القصير الممثل ماليا باحتياجات رأس المال العامل، في هذا الجانب التفاضلي ترتبط الخزينة بالخزان النقدي أين تلتنقي فيه نوعين من التدفقات النقدية هما:

✓ التدفقات النقدية المجمعة في الأجل الطويل أو الاستثمار نتيجة العمليات المالية الخاصة بأعلى الميزانية والقائمة على تعديل رأس المال العامل.

✓ التدفقات النقدية المجمعة في الأجل القصير (شراء، إنتاج، بيع) نتيجة العمليات المالية الخاصة بأسفل الميزانية ، والتي تقوم بتعديل مستوى احتياجات رأس المال العامل.

¹ قمان مصطفى، محاضرة بعنوان مفاهيم أساسية حول الخزينة ، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وتسيير بنكي دولي، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص01.

² حدة بن خالد ، (أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة مؤسسة ليندغاز وحدة ورقلة)، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة ورقلة ، 2011، ص43-44 .

4 - المفهوم الديناميكي للخزينة: وهو مقياس لحظي ناتج عن الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المرتبطة أساسا بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، فجوهر الخزينة إذن هو ضمان الحركة المستمرة للتدفقات النقدية. حيث تشمل التدفقات الداخلة على تلك الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من أطراف متعددة (المساهمون، البنوك، الزبائن ...) لمواجهة الاحتياجات المتعلقة بالتدفقات الخارجة (أجور المستخدمين، تسديد الديون، الضرائب ...).¹

ثانيا: عناصر الخزينة

يمكن تحديد عناصر الخزينة وفقا للميزانية كما يلي:

1- عناصر الأصول: وتضم كل أصل سائل أو متاح وهي :

أ- الأوراق التجارية للتحويل : يعتبر تحصيل الأوراق التجارية من أهم وسائل التمويل التي تلجأ إليها المؤسسة من أجل تدعيم خزينتها بالأموال، وهذا عن طريق اتصال المؤسسة ببنكها أو المتعامل مع الزبون لخصمها، وبالتالي تحصل المؤسسة على قيمة الورقة التجارية مع اقتطاع جزء منها يمثل العمولة التي يأخذها البنك مقابل الخدمة التي قدمها.

ب- الخصم غير المباشر : هو وسيلة لتمويل مشتريات الزبون نقدا، في هذا النوع من الخصم المدين هو الذي يقدم الورقة للخصم، ولإجراء هذه العملية يكفي أن يكون صاحب الورقة قد حمل الورقة التجارية باسم المدين وبالمقابل يتم الدفع النقدي لدينه، ويستطيع البنك إما تسديد الورقة مباشرة للمدين أو للمورد، ومصاريف الخصم يتحملها أحدهما والعمولة يقوم بها بنك العميل.

ج- الودائع لأجل : تقوم المؤسسة بتوظيف أموالها الفائضة من خلال فتح حسابات بنكية لأجل وهذه الآجال متغيرة حسب احتياجات الخزينة وهي تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر، وفي حالة ما إذا كانت المؤسسة في حاجة إلى سيولة نقدية قبل انقضاء المدة القانونية فإن البنك يمنحها قرض الخزينة.

د- الحسابات الجارية : هي الأموال الجاهزة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت، وتتمثل في حسابات الصندوق، البنك، الحساب البريد الجاري.

و- سندات الخزينة: تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك التي يطرحها للاكتتاب، مدة استحقاقها لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وعند حلول موعد الاستحقاق فإن البنك يسدد قيمة السند مضافا إليه الفائدة المحددة²

¹ قمان مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 01.

² سليمان ناصر ،التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، 2015 ، ص 20-25.

2- عناصر الخصوم:

هي الأموال التي تمنح مباشرة لخزينة المؤسسة من قبل البنك، أي أن البنك يمول احتياجات المؤسسة بمنحها السيولة التي تحتاج إليها لتسديد قيمة السلع والخدمات وتسديد الديون وتتمثل في:

أ- تسهيلات الخزينة : وتكون موجهة للمساعدة الظرفية للمؤسسة، حيث يقوم البنك بتقديم تسهيلات لتجاوز الفترة الصعبة التي تمر بها المؤسسة، ويتم الاتفاق بينه وبين المؤسسة عن حجم التسهيلات والعمولة التي تدفعها المؤسسة خلال هذه العملية.

ب- السحب على المكشوف : هذا النوع من القروض يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى في حالة مدينة بصفة أطول من الأولى نظرا لخطورة العملية، وبالتالي فإن منح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحالة المؤسسة، ومقابل هذا القرض فإن البنك يقتطع عمولة أكبر من النوع الأول، وتمنح ضمانات للبنك في شكل أوراق مالية التي تغطي محفظتها، مقابلها يمنحها البنك تسبيقات بنكية¹.

ج- السلفات المصرفية : من خلال اتفاق بين المؤسسة والبنك يمكن لهذا الأخير أن يسمح لها بسحب الأموال حتى وإن لم يكن لها أموال جاهزة في البنك².

المطلب الثاني : إجراءات الرقابة الداخلية على الخزينة

نعلم أن حسابات النقدية تمثل أكبر سيولة داخل المؤسسة لهذا يجب الاهتمام بها وإعطائها الحماية الكافية عند تصميم نظام الرقابة الداخلية، وذلك نظرا لتعرضها للاختلاس والسرقة وسهولة التلاعب.

إن مسؤولية الحفاظ على الموجودات منها النقدية هي من مسؤولية الإدارة ممثلة في قسم المالية الذي تقع عليه مسؤولية توفير التالي :

- ✓ جميع المصروفات تمت بناء على تخويل من سلطة مخولة وأنها لأغراض المؤسسة وقد تم تسجيلها.
- ✓ جميع النقدية المفروضة أن تستلم قد تم استلامها وسجلت بصورة صحيحة وأودعت في البنك بنفس اليوم أو في التالي.
- ✓ التأكد من كفاية رصيد النقدية لمقابلة احتياجات المؤسسة، وذلك بواسطة وضع موازنة للتدفقات النقدية من مقبوضات ومصروفات ومحاولة توفير هامش اقتراض في حالة الحاجة واستثمار الزيادة (الفائض) في أسهم وسندات قابلة للتحويل عند الحاجة.

¹ الطاهر لطرش، (تقنيات البنوك)، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة رقم 07، 2011، ص 59.

² ليلي بركاتي، شاكر نور الهدى، (دور المراجعة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة "دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة")، مذكرة ماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، 2017-2018، ص 30.

وتتمثل الرقابة الداخلية الجيدة على النقدية في التالي:

- ✓ عدم السماح لأي شخص التعامل بالنقدية من أول خطوة إلى آخر خطوة.
- ✓ فصل عملية الاستلام عن عملية القيد المحاسبي.
- ✓ تسجيل المقبوضات حال استلامها.
- ✓ إعداد وصولات قبض مرقمة ومعدة مسبقاً وبعده نسخ.
- ✓ جميع المقبوضات اليومية يجب أن تودع في البنك بنفس اليوم التالي وعدم صرف أي مبلغ مهما كان من الصندوق العام.
- ✓ دفع جميع المصروفات بواسطة الشيكات أو بالتحويلات البنكية .
- ✓ إيجاد صندوق النقدية لأجل دفع المصاريف الصغيرة.
- ✓ عمل تسويات شهرية لحسابات البنوك من قبل شخص غير الشخص المسؤول عن استلام النقدية و المسؤول عن تحضير الشيكات وتوقيع التسويات من قبل شخص مسؤول¹.

ويمكننا التمييز بين نوعين من الرقابة على العمليات النقدية وهما:

أولاً - الرقابة الداخلية على المقبوضات:

وتتمثل هذه الرقابة فيما يلي:

1- المبيعات النقدية: الرقابة على المبيعات النقدية تكون جيدة في حالة وجود أكثر من موظف للتعامل مع النقدية، وعلى سبيل المثال وجود بائع وأمين صندوق وهذا معروف في أكثر المطاعم والمقاهي، إذ عادة ما يوجد أمين صندوق مركزي يقوم باستلام المبالغ من الزبائن بناءاً على فاتورة محضرة من قبل شخص آخر، وفي محلات المسارح أو بوابات ملاعب الرياضة يتم استخدام أمين صندوق لديه بطاقات دخول مرقمة تسلسلياً ومسبقاً، وهذا الإجراء يحد من محاولات الغش والسرقة.

2- المقبوضات من الذمم المدينة : وفي معظم المؤسسات الصناعية والتجارية إما أن تتم مباشرة وذلك بقبض المبلغ مباشرة من هذه الذمم مقابل إيصال قبض مرقم تسلسلياً ومسبقاً وبعده نسخ، وعلى أساس هذا النسخ تتم محاسبة أمين الصندوق والقيد في السجلات، أو أن المقبوضات تتم بواسطة البريد، وهذا النوع من المقبوضات يتطلب إجراءات رقابية جيدة وهذه الإجراءات تتم كالتالي:

- ✓ يفتح البريد الوارد من قبل شخصين يقوم أحدهما بكتابة قائمة نسختين بالمبالغ المستلمة تبين المبلغ المستلم، الجهة المرسله، رقم الشيك، تاريخه وتسطير الشيكات باسم المؤسسة في حالة أنها غير مسطرة.

¹ اليع عز الدين، (دور المراجعة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة في المؤسسة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -، 2017-2018، ص50.

- ✓ ترسل نسخة من هذه القائمة إلى أمين الصندوق الذي يقوم بدوره بعمل مستندات قبض المبالغ المرسلة وترسل إلى أصحابها، وترسل النسخة الثانية إلى مسؤول الذمم المدينة لأجل عمل القيود اللازمة في السجلات، ولأجل أن تكون الرقابة الداخلية جيدة ويعتمد عليها، فإنه يجب فصل الوظائف التالية عن بعضها.
- ✓ تحضير فواتير و كشوفات الذمم المدينة.
- ✓ المسؤول عن سجلات الذمم المدينة.
- ✓ مقارنة وتسوية الحسابات وحسب أستاذ الذمم المدينة الفرعي مع حساب الرقابة في الأستاذ العام.
- ✓ المسؤول عن استلام البريد الوارد وبعمل قائمة بالشبكات المستلمة.
- ✓ إيداع النقدية في البنوك.
- ✓ وظيفة المحصلين.

ثانيا - الرقابة الداخلية على المدفوعات:

الرقابة الداخلية على المدفوعات تتطلب أن تكون المدفوعات مهما كان نوعها يجب أن تتم بواسطة الشيكات أو التحويلات البنكية ، عدا المصاريف الصغيرة التي تتم بواسطة صندوق النقدية، هذه الشيكات يجب أن تكون مسطرة تسطيرا خاصا، وأن تكون الشيكات مرقمة تسلسليا ومسبقا، أما الشيكات غير المستعملة فيجب الاحتفاظ بها في مكان آمن وتحت سيطرة شخص مسؤول، وكذلك يجب فحص المستندات المؤيدة للدفع والتأكد من كفايتها قبل التوقيع، ومن ثم ختم هذه المستندات بما يفيد لمنع إعادة استعمالها مرة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، يجب عمل تسويات حسابات البنوك شهريا للتأكد من المقبوضات والمدفوعات، هذه التسويات يجب أن يتم عملها من قبل شخص لا دخل له بالتحويل والتسجيل أو الاحتفاظ بالنقدية، وهذه التسويات يجب أن يوقع عليها شخص مسؤول بما يفيد الاطلاع.

أما الرقابة الداخلية على مدفوعات صندوق النقدية فتتم أثناء تغذية الصندوق بمجموع المبالغ المصروفة، وذلك بفحص المستندات المؤيدة لهذه المصروفات قبل الموافقة على إصدار شيك بمجموع هذه المستندات وباسم المسؤول عن النقدية، لأجل إعادة رصيد الصندوق كما في أول الفترة الماضية¹.

¹ اليغ عز الدين ،مرجع سبق ذكره ، ص51.

المطلب الثالث : مميزات نظام الرقابة الداخلية على الخزينة :

أولا : أهم مميزات الرقابة الداخلية على الصندوق .

نلخصها في الجدول التالي :

الجدول رقم(01): أهم مميزات الرقابة الداخلية على الصندوق

الأسئلة:	الشرح:
1 -هل تستغل كل الصناديق (في حال تعددها) حسب سلفة مستديمة (أي رأس المال العامل ثابت).	يسمح نظام السلفة هذه بسهولة المراقبة الفجائية بوضع تحت تصرف أمين الصندوق مبلغ محدد مسبقا، يبرر في نهاية كل فترة المبالغ التي صرفها منه وتعوض له تلك المبالغ لا غير .
2 -هل مسؤولية الصندوق تحمل على شخص واحد ؟	لا بد من تحميل مسؤولية الصندوق لشخص واحد، أي في حالة تعدد مسؤولي الصناديق، صعبت عملية تحديد المسؤولية وخاصة في حالة ارتكاب أعمال غير شرعية .
3 -هل تم تحديد الحد الأعلى، لكل صندوق، للمبلغ القابل للدفع عن طريق الصندوق؟	لا بد من توفر هذا الإجراء أي أن أمين الصندوق له أن يدفع المبالغ ما دون هذا الحد، أما إذا تجاوز المبلغ الواجب الدفع ذلك فعليه طلب الموافقة من المسؤول أو اللجوء إلى الشيكات والتحويلات.
4 -هل مصاريف الصندوق مبررة بمستندات موافق عليها بصفة منتظمة؟	المعمول به أن الإجراءات وأنواع الرقابة التي تخضع لها المدفوعات عن طريق الصندوق أقل فعالية مما هو عليه الحال بالنسبة للمدفوعات بواسطة الشيكات، وعليه فكثير ما يتم تغيير مبالغ تلك المستندات، لتفادي التزوير هذا ، ينبغي كتابة المستندات بحبر غير قابل للمحو.
5 -هل يمضي المستفيدون إيصالات عند كل دفع؟	بالإضافة إلى تحضير إصال صندوق يمضى من طرف القابض المستفيد .

6- هل يعاد تكوين السلفة المستديمة بعد دراسة المستندات المبررة من طرف شخص غير أمين الصندوق؟	على ممضي الشيك أو الذي يوافق على إعادة تكوين السلفة التأكد من أن المبالغ المدفوعة مبررة ولم يسبق دفعها من قبل.
7- تلغي المستندات المبررة بمجرد إعادة تكوين السلفة المستديمة وذلك حتى لا تستعمل مرة أخرى؟	لتفادي تكرار الدفع لا بد من وضع تأشيرات على المستندات المبررة باستعمال خاتم من طرف ممضي الشيك أو الشخص الموافق على إعادة تكوين السلفة.
8- هل تودع الشيكات المقدمة لأمين الصندوق مقابل نقود في البنك في أقرب وقت ممكن؟	نعم وذلك بهدف معرفة أن الشيك له ما يقابله ويجب أن لا يكون بالصندوق شيكات قديمة بعدة أيام.
9- هل يقوم المراقبون الداخليون أو أشخاص آخرون مسؤولون بمراقبة فجائية للصندوق وعلى فترات معقولة؟	هذا دعم إضافي في أن أموال الصندوق لا تستعمل إلا لعمليات الشركة لا غير.

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005،

ص 145، 148 .

مما سبق يمكننا تلخيص أهم مميزات نظام المراقبة الداخلية للصندوق في الآتي:

- ✓ تمسك الصناديق، في حالة تعددها، حسب مسؤول واحد.
- ✓ تمضي المستندات المبررة للمدفوعات من طرف من له الحق في ذلك.
- ✓ الموافقة على إعادة تكوين السلفة المستديمة وإلغاء المستندات المبررة لذلك مباشرة.
- ✓ مراقبة الصندوق الفجائية من طرف أشخاص مستقلين عن مصلحة الصندوق.
- ✓ إيداع الشيكات التي يحصل عليها أمين الصندوق من المستخدمين مقابل نقود، إن لم يكن هذا الإجراء ممنوعا، في حساب الشركة بالبنك في أقرب وقت ممكن.

ثانيا: أهم مميزات الرقابة الداخلية على الحسابات المصرفية.

نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أهم مميزات الرقابة الداخلية على الحسابات المصرفية

الأسئلة:	الشرح:
الوجود المادي وملكية المؤسسة للنقود والحسابات الظاهرة بالدفاتر: هل عملية فتح الحسابات تتم بعد موافقة الإدارة أو مجلسها؟	إن أفضل رقابة على الأموال هي إيداعها في حساب (أو حسابات) بالبنك أو البريد وافقت الإدارة أو مجلسها على فتحه، مع تعيين الأشخاص المخول لهم السحب منه. أما في حالة العكس فإن الأموال تودع في حسابات غير موافق عليها وهي بذلك غير محروسة.
مدفوعات ومقبوضات الفترة- المحاسبية مسجلة كما يجب: هل يقوم أشخاص ليست مهامهم المقبوضات والمدفوعات بمقارنة شهرية وبدون تأخر: - للحسابات المصرفية العادية؟ - الحسابات المصرفية المخصصة لدفع الأجور ؟ - لكل الحسابات الأخرى، إن وجدت؟	لا تتم هذه المقارنة من طرف من يحضر ويسجل العمليات المصرفية. إن المقارنات الدقيقة للحسابات مع يومياتها التي يقوم بها أشخاص مستقلون تكشف كل ما هو غير شرعي.
الحسابات المصرفية الظاهرة بالدفاتر الواقعية: 1- هل إجراءات مقارنة الحسابات المصرفية تتضمن: - حصول الشخص الذي يقوم بعملية المقارنة على كشف البنك مباشرة؟	وهذا يسمح بمنع التلاعب من إخفاء عمل الغش، عن طريق حذف أو تغيير قيود أو الأرصدة الظاهرة على الكشف. هذا أساسي وقد يكشف كل ما هو غير صحيح. هذا يسمح بمعرفة أن الشيكات، النقود والأوراق المالية الحاصل عليها في المؤسسة قد سلمت للبنك بسرعة للتأكد من أن التحويلات سجلت في الحسابين

في نفس الفترة المحاسبية، وإلا لكان من الممكن تسجيل الإيداع في طرف منه من الحساب فقط وبهذا يمكن إخفاء سحب على المكشوف (Un découvert)، مقارنة المذكرة (Etat de rapprochement bancaire) مسؤول مستقل تسمح بمعرفة أن المقارنات تمت بشكل صحيح وفي الوقت المناسب .	- يقارن الشخص المعني، بصفة متكررة الشيكات المدفوعة المسلمة له مباشرة بالبيانات الظاهرة بيومية المدفوعات مثل :الرقم، التاريخ، المستفيد والمبلغ؟ - فحص الشيكات المدفوعة، بصفة منتظمة خلال الدورة من أجل التأكد من أن: ✓ الإمضاءات موافق عليها؟ ✓ التظهير الشرعي؟ ✓ لم يغير اسم المستفيد ولا المبلغ؟ - مقارنة تواريخ ومبالغ الإيداعات اليومية الظاهرة على كشوف البنك بتلك الظاهرة على يومية المقبوضات؟ - تحليل التحويلات ما بين الحسابات المصرفية بهدف التأكد من أن العمليات، في كل طرف، سجلت بشكل صحيح في الدفاتر؟ تراقب مذكرات التسوية المصرفية بعد إعدادها من طرف مسؤول؟
إن الشيكات المحررة منذ مدة ولو يتقدم مستفيد و لقبضها قد تكون وسيلة للتزوير بحيث تحذف من الظهور على مذكرات التسوية المصرفية وتعوض بشيكات أخرى جديدة بنفس المبلغ لكن باسم مستفيد	2- هل تخضع الشيكات المسحوبة منذ مدة طويلة ولم تقدم للقبض بعد إلى: ✓ تحقيق لماذا هذا التأخر؟

✓ معارضة دفعها وإلغائها في يومية البنك؟	آخر.
--	------

المصدر : محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره ، ص 140-144 .

يتضح مما سبق أن مميزات المراقبة الداخلية للحسابات المصرفية هي:

- ✓ إعداد مذكرات تسوية مصرفية شهرية من طرف شخص مستقل عن الوظائف التي لها علاقة بالخزينة.
- ✓ تسليم كشوف البنك مشمعة (relevés bancaires cachetés)، أو مباشرة إلى الشخص الذي يتولى عملية المقارنة.
- ✓ مقارنة تفصيلية للشيكات المدفوعة ويوميات البنك.
- ✓ فحص الشيكات المدفوعة للتأكد من أن الإمضاءات موافق عليها التظهير شرعي وأنها لم تتعرض إلى تغييرات.
- ✓ مقارنة تواريخ تقديمها للبنك الظاهرة على الكشوف وتواريخ التسجيل بيومية البنك.
- ✓ فحص التحويلات ما بين الحسابات المصرفية.
- ✓ الاطلاع والمصادقة على مذكرات التسوية (المقارنة) من طرف مسؤول.
- ✓ التحقيق في أمر الشيكات المحررة منذ مدة ولم تقدم للبنك بعد إلغائها.
- ✓ الترخيص بفتح حسابات مصرفية جديدة وتعيين الأشخاص الذين لهم حق الإمضاء من طرف الإدارة أو مجلسه.

خلاصة:

نظام الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من كل نظام تستخدمه المؤسسة لتنظيم وتوجيه عملياتها وليس نظاماً مستقلاً بحد ذاته، وهو مجموعة من الأعمال والأنشطة التي تحدث بشكل مستمر داخلها، بحيث يضع أساسها وينفذها ويراقبها ويطورها الأفراد على كافة الأصعدة بالمؤسسة.

كذلك تعتبر الخزينة أهم عنصر في المؤسسة لأنها تبين كل التدفقات المالية الداخلة والخارجة، فتسيرها تسييراً جيداً يدعم المؤسسة لاتخاذ قرارات جيدة وتوظيف فوائض الخزينة التي تمكنها من تعظيم العوائد، وتساعد على تفادي الوقوع في حالات العجز، ولذلك يجب إتخاذ إجراءات الرقابة الداخلية على الخزينة، سواء على الصندوق ب: مسك الصناديق في حالة تعددها من طرف حسب مسؤول واحد، إمضاء المستندات المبررة للمدفوعات من طرف من له الحق في ذلك، مراقبة الصندوق الفجائية من طرف أشخاص مستقلين عن مصلحة الصندوق، أو على البنك ب: فحص التحويلات ما بين الحسابات المصرفية، الاطلاع والمصادقة على مذكرات التسوية (المقارنة) من طرف مسؤول، التحقيق في أمر الشيكات المحررة منذ مدة ولم تقدم للبنك بعد إلغائها.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة أنابيب

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصلين السابقين إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالمراجعة، المراجعة الداخلية، الخزينة، والتي تتمحور أساساً حول دور الرقابة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة في المؤسسة، سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة الجانب التطبيقي، بالتركيز على دراسة حالة وحدة أنابيب المصغرة بـ "الرغاية" كنموذج لتطبيق الدراسة النظرية السالفة الذكر، محاولة منا الإجابة عن تساؤلات الدراسة، من خلال إثبات أو نفي الفرضية المطروحة.

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة أنابيب (الشركة الأم)

شركة أنابيب شركة وطنية كبيرة متعددة الوحدات، تطورت منذ نشأتها التي أنشأت في الخمسينات وبالضبط سنة 1959، ومن بين هذه الوحدات وحدة أنابيب الصغرى التي هيا محل دراستنا، وسنتطرق بالتفصيل لكلاهما (المؤسسة الأم، وحدة أنابيب الصغرى).

المطلب الأول: تقديم المؤسسة الأم (الشركة الأم):

مرت شركة أنابيب بالعديد من المراحل للوصول إلى ما هي عليه الآن، وفي ما يلي سنعرض لمحة عن نشأتها، تعريفها، وكذا هيكلها التنظيمي.

أولا - لمحة تاريخية:

تعتبر مؤسسة أنابيب أقدم مؤسسة لصناعة الأنابيب في الجزائر، والتي تأسست سنة 1959م في العهد الإستعماري تحت اسم الأنابيب الجزائرية، وبعد الاستقلال مع تأميم المؤسسات في الجزائر عام 1968 م أصبحت أول وحدات المؤسسة الوطنية لصناعة الحديد ، و انطلاقا من سنة 1974 م أدمجت هذه الوحدة كغيرها من الوحدات إلى نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات، كما تم تحديث كافة التجهيزات خلال الفترة الممتدة بين 1982م-1985م أعطت المؤسسة 11 مؤسسة عمومية اقتصادية، والتي تنقسم إلى 3 مجموعات تتبع عن الشركة القابضة وهذا سنة 1986م وهذه المجموعات هي:¹

- ✓ مجموعة الصناعة الأساسية .
- ✓ مجموعة الصناعة التحويلية.
- ✓ مجموعة الهندسة الصناعية.

ثانيا - تعريفها:

انبثق مجمع أنابيب من الشركة الوطنية للحديد الصلب بعد إعادة الهيكلة التي تأسست سنة 1974م، وهذا تحت تسميت "الشركة الوطنية للأنابيب وتحويل المنتجات المسطحة" كشركة ذات أسهم تابعة للشركة القابضة (SIDMET)، وقد صمم أصلا بانسجام مع مركب الحجار لاستعمال المنتجات المسطحة لتموين السوق الوطني بعد تحويلها .

وقد أنشئ هذا المجمع بالرغبة على بعد 30 كلم شرق الجزائر العاصمة ، حيث يقدر رأسمالها ب 10 630 280 000.00 دج ، يعد اليوم مجمع أنابيب كرائد صناعي في السوق الوطني ومن خلال فروع

¹ قسم المحاسبة و المالية.

التي تقترح منتجات متنوعة موجهة لعدة قطاعات كالطاقة، المياه، الزراعة، الصناعة، انجاز العمارات، وتعرض مؤسسة أنابيب مجموعة منتجات تشمل أنابيب النفط، أنابيب المياه، أنظمة السقي بالرش، البيوت البلاستيكية..... الخ، كما إن الجودة العالية المرسخة ضمن المجمع سمحت بتصدير منتجاته نحو دول المغرب العربي (المغرب، تونس، ليبيا) وكذا أوروبا، الإمارات العربية، الولايات المتحدة كما جعلته علامة مرجعية والممّون المفضل لمعدات السقي خاصة.¹

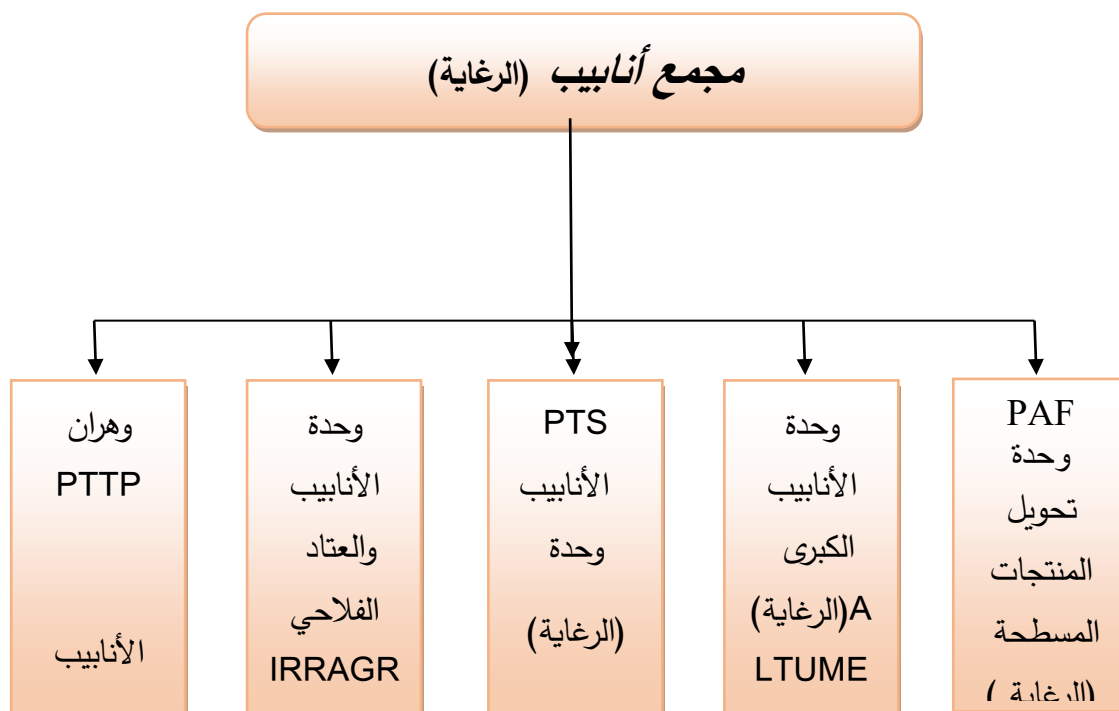
ثالثا - مهام المؤسسة و الهيكل التنظيمي لها

أ- مهام المؤسسة: تتمثل المهام الأساسية لمؤسسة الوطنية أنابيب فيما يلي:

- ✓ تحديد السياسة المالية للمؤسسة.
- ✓ تسيير المصادر المالية.
- ✓ تحديد المؤشرات الخاصة بالجودة والخدمات .
- ✓ المراقبة والسهر على تطبيق القوانين والنظم الخاصة بالتسيير .
- ✓ تحديد سياسة التكوين.
- ✓ تحديد سياسة الإنتاج والتسويق ودراسة الإمكانيات التكنولوجية.
- ✓ تنسيق مهام الوحدات فيما يخص التخطيط.
- ✓ تنشيط وتسيير الإدارة وتحديد السياسة الإدارية.
- ✓ وضع برامج للمشتريات.

¹ قسم المحاسبة و المالية.

ب- الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمؤسسة أنابيب



المصدر: قسم المحاسبة و المالية.

كما هو موضح في الهيكل التنظيمي السابق يتكون مجمع أنابيب من أربعة فروع مستقلة تتمثل في:

- ✓ وحدة الأنابيب الصغرى الملحمة طوليا PTS بالرغاية.
- ✓ وحدة الأنابيب المجنبة على البار PAF .
- ✓ وحدة أنابيب الصفائح PTPP بوهران .
- ✓ وحدة الأنابيب الكبرى ALTUMET : مقرها بالرغاية وهي متخصصة في صناعة القنوات ذات القطر المتوسط من 18 إلى 32 ملم الموجهة خصيصا لنقل المواد السائلة كالماء 'الغاز والبترول ..
- ✓ وحدة الأنابيب والعتاد الفلاحي IRRAGRIS: ومقرها ببرج بوعريريج وهي متخصصة في صناعة محاور الرش و القنوات و مختلف التجهيزات الموجهة للقطاع الفلاحي .

المطلب الثاني : تقديم عام حول وحدة الأنابيب الصغرى الملحمة PTS.

بعد عرضنا للهيكل التنظيمي لمجمع أنابيب (المؤسسة الأم) سنتطرق فيما يلي إلى دراسة مفصلة لوحدة أنابيب الصغرى الملحمة PTS.

أولا - نشأة مؤسسة أنابيب الصغرى الملحمة :

تقع وحدة الأنابيب الصغرى الملحمة طوليا في المنطقة الصناعية الرغاية، و هي على بعد 30 كلم من الجزائر العاصمة و 300 متر عن وسط الرغاية.

تتربع هذه الوحدة على مساحة إجمالية تقدر ب 62377.3 م²، كما تتفرع منها وحدات أخرى في كل من الرغاية، وهران و برج بوعريرج، أما المديرية العامة فمقرها الرئيسي بالرغاية. تشغل الوحدة في الفترة الحالية 370 عاملا موزعا إلى إطارات، موظفين عاديين و عمال.

تأسست هذه الوحدة في 07/04/1959 تحت اسم الشركة الجزائرية للأنابيب SOTUBAL ، بعد الاستقلال فقد استرجعت هذه المؤسسة في 12/07/1968 و منذ هذا التاريخ أصبحت الوحدة تابعة للمؤسسة الوطنية للحديد والصلب، بعد ذلك أصبحت الوحدة تابعة للمؤسسة الوطنية للأنابيب و تحويل المنتجات المصفحة أين يصل إنتاجها السنوي إلى 14 ألف طن، إضافة إلى خط إنتاج للأنابيب الرفيعة بطاقة إنتاج 5 ألف طن في السنة، وخط إنتاج أنابيب الغاز بطاقة 10 آلاف طن في السنة.

و في سنة 1974 دمجت الوحدة في نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات و تم تغيير و تطوير التجهيزات مما سمح لها بمضاعفة الطاقة الإنتاجية، حيث تم في سنة 1982 رفع طاقة الإنتاج الوحدة خط الأنابيب الرفيعة إلى 12 ألف طن إضافية.

وفي عام 1985 أضيفت ورشة للصهر بطاقة 6 آلاف طن في السنة. و في عام 1986 أضيفت ورشة لطلي أنابيب الزنك GALVANISATION بطاقة 15 ألف طن في السنة. وفي عام 1991 تم إضافة ورشة جديدة لصنع الأنابيب ذات النوعية الرفيعة. وفي سنة 1994 أصبحت الوحدة خاضعة لنظام المؤسسات الاقتصادية العام. ORTONOM

أما في الوقت الحاضر فإن وحدة الأنابيب الملحمة الصغرى (pts) تابعة لمجمع أنابيب، قطاع الأنابيب و الصفائح برأس مال قدره 354845000.00 دج، و النشاط الرئيسي للمجمع هو إنتاج الأنابيب بمختلف أنواعها و توزيعها عبر كافة التراب الوطني¹.

¹ قسم المحاسبة و المالية.

ثانيا - تعريف وحدة PTS:

تعد وحدة الأنابيب الصغرى الملحمة من أقدم الوحدات في الجزائر ,حيث أنشأت سنة 1959م تحت تسمية الشركة الوطنية الجزائرية للأنابيب SOTUBAL وتبعاً لاسترجاع سيادة الهياكل الوطنية عام 1967م أرفقت هذه الأخيرة بالشركة الوطنية للحديد و الصلب SNS التي تأسست سنة 1958م وانطلاقاً من 1984م أدمجت الوحدة في النظام الاشتراكي للمؤسسة,والنشاط الرئيسي المعترف به للوحدة هو إنتاج الأنابيب الصغرى الملحمة طولياً وتوزيعها عبر كافة التراب الوطني ، وكانت هذه الوحدة نقطة انطلاق لمجمع أنابيب ككل .

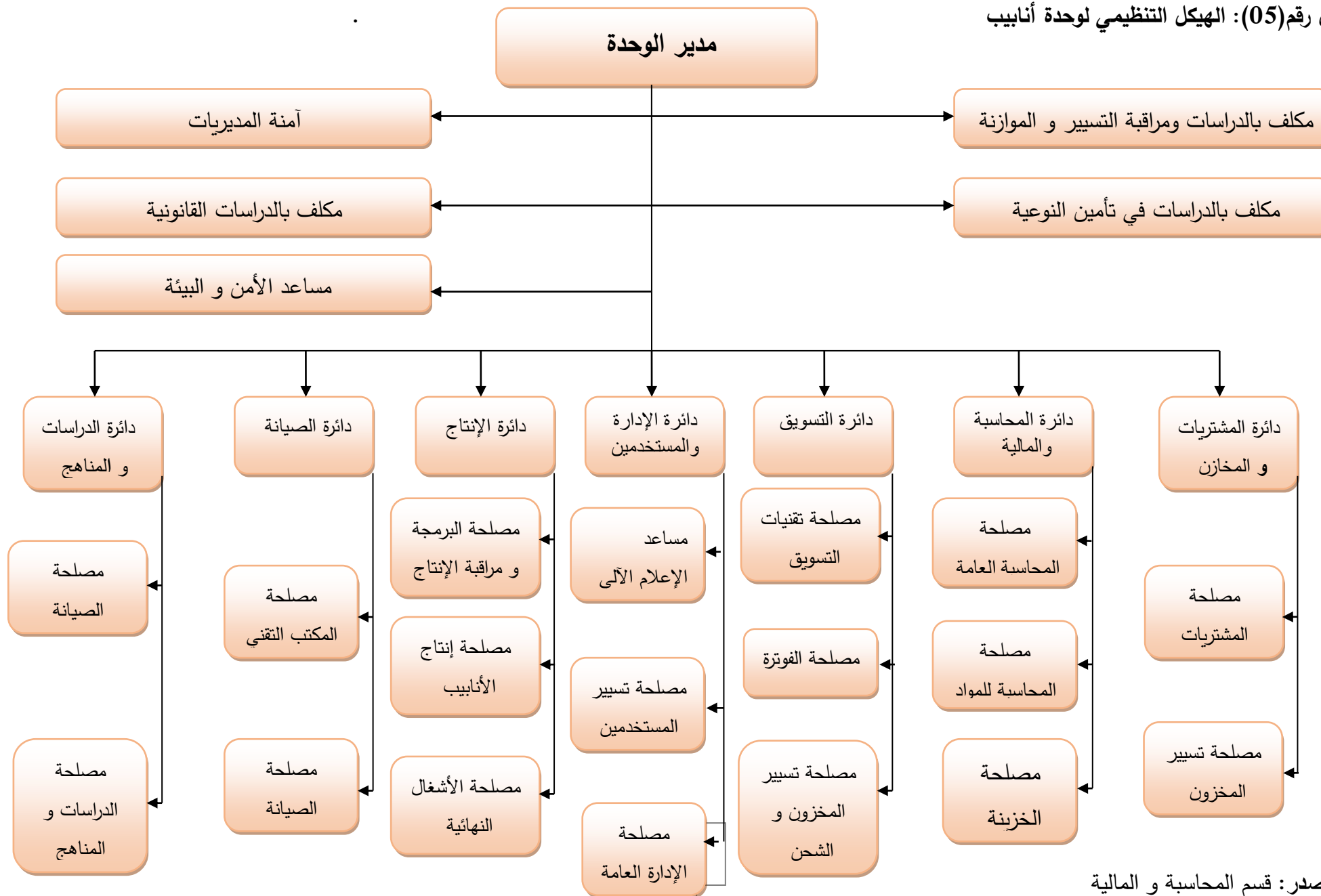
شكل رقم(05): بطاقة تعريفية للوحدة

الاسم :	الوحدة : PTS المجمع : EPE ANABIB SPA رأس المال : 10 630 280 000.00 دج
مالكها	الشركة القابضة
العنوان	الطريق الوطني رقم 05 المنطقة الصناعية الرغاية ولاية الجزائر
المساحة	62377.3م
القطاع الصناعي	الصناعة التحويلية
عدد العمال	184
المنتجات	أنابيب نقل السوائل . أنابيب ملحمة . أنابيب مغلفة .
الخدمات	الغلفة . القطع طولياً.

المصدر: قسم المحاسبة و المالية.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لوحدة أنابيب

شكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لوحدة أنابيب



إن ركيزة نجاح أي مؤسسة يمكن في مدى نجاح إختيارها لهيكل التنظيمي الذي يوافق نشاطها و يحقق أهدافها ، ولهذا حرصت وحدة الأنابيب الملحمة بالرغاية على تنظيم نشاطها و توزيع مهامها و هذا ماتطرقنا له من خلال الهيكل التنظيمي وسوف نفسره من خلال مايلي :

مديرالوحدة : ولمدير الوحدة مساعدين هم :

1- أمانة المديريات

2- مساعد الإعلام الآلي.

3- مساعد الأمن والبيئة:

4- مكلف بالدراسات في تأمين النوعية:

وللوحدة كذلك عدة دوائر هي كالتالي :

1- دائرة الإنتاج : تتألف من :

أ- مصلحة البرمجة ومراقبة الإنتاج .

ب- مصلحة إنتاج الأنابيب .

ج- مصلحة الأشغال النهائية .

2- دائرة الدراسات والمناهج وإدارة النوعية : وهي تتألف من المصالح التالية:

أ- مصلحة الدراسات والمناهج.

ب- مصلحة مراقبة النوعية.

ج- دائرة المشتريات والمخازن العامة.

3- تسيير المخزونات الخاصة بالوحدة : وهي تتألف من :

أ- مصلحة المشتريات.

ب- مصلحة تسيير المخزونات .

4- دائرة الصيانة والوسائل العامة :

أ- مصلحة المكتب التقني .

ب- مصلحة الصيانة : ومن فروعـه :

- ✓ فرع الصيانة والتدخلات .
- ✓ فرع مخزن قطع الغيار .
- ✓ فرع الوسائل العامة .
- ✓ فرع التصنيع الميكانيكي .

5- دائرة المحاسبة والمالية ومراقبة التسيير : وتتكون من :

أ- مكلف بدراسات ومراقبة التسيير والموازنة : من أهم مهامها:

- ✓ تحضير التقارير الدورية .
- ✓ وضع البرامج والتنسيق مع مختلف الدوائر المركزية .
- ✓ تحليل المردودية لمختلف المجالات .
- ✓ تحديد سعر الإنتاج .

ب- مصلحة المحاسبة العامة والمواد: من أهم مهامها:

- ✓ مراقبة الدفاتر .
- ✓ تحديد رقم الأعمال بالتنسيق مع دائرة المبيعات .
- ✓ تسجيل الإستثمارات و الجرد الدوري .
- ✓ متابعة وتحليل الحسابات.
- ✓ استقبال ومراقبة حركة دخول وخروج المواد , قطع الغيار و وسائل الإنتاج .

ج- مصلحة الخزينة : ومن أهم مهامها :

- ✓ مراقبة وتسيير الصندوق .
- ✓ مراقبة الشيكات , ودخول وخروج الأموال والعلاقة مع البنك .
- ✓ وضع مخطط التمويل ومتابعته .

6- دائرة الإدارة والمستخدمين :

أ- مكلف بالدراسات القانونية.

ب- مصلحة تسيير المستخدمين.

ج- مصلحة الإدارة العامة.

7- دائرة التسويق : وتتألف من :

أ- مصلحة تقنيات التسويق.

ب- مصلحة الفوترة.

ج- مصلحة تسيير المخزون والشحن .

المطلب الثالث : أهداف وحدة الأنابيب الصغرى :

تعمل وحدة الأنابيب الصغرى الملحمة على توفير و تغطية حاجيات السوق الوطنية من الأنابيب بمختلف أنواعها و أحجامها (أنابيب نقل السوائل، أنابيب ملحمة، أنابيب مغلقة....) ، فمنذ تأسيسها عملت على تطوير طاقتها الإنتاجية و تنويع منتجاتها و بالتالي دخولها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي كقطاع الأشغال العمومية ، و القطاع الفلاحي و البناء الحديدي.... و تعمل الوحدة حاليا لتحقيق الأهداف التالية :¹

- ✓ الحفاظ على مكانة الوحدة في السوق الوطنية في ظل المنافسة الشديد بدخول القطاع الخاص و الشركات الأجنبية لهذا السوق.
- ✓ الاستمرارية في النشاط و البقاء في السوق.
- ✓ مسايرة العصر و ذلك بإدخال طرق تنظيمية عصرية للتحكم في تسيير الوحدة.
- ✓ العمل على إيجاد أسواق خارجية جديدة لتسويق منتجاتها و ذلك بالمشاركة في المعارض الدولية.
- ✓ المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني .
- ✓ عصرنه وسائل و هياكل الوحدة باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يسمح بزيادة الإنتاج و تحسين نوعيته.
- ✓ الاهتمام بالإطارات و المستخدمين في الوحدة و ذلك بتكوينهم و ترفيتهم.
- ✓ إرضاء الزبون الذي أصبح يملئ شروطه على المؤسسة و محاولة الفوز بولائه.
- ✓ البحث عن شريك في رأس مال المؤسسة سواء كان وطني أو أجنبي ، خاص أو عام.

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية في مؤسسة أنابيب

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مراجعة نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة في المطلب الأول ، ومراجعة نظام الرقابة الداخلية على الخزينة في المطلب الثاني وهذا بالاعتماد على أداة المقابلة مع أمين الصندوق والمراجع الداخلي ، وفي المطلب الثالث تحدثنا عن الإجراءات الرقابية وأدواتها ، مراجعة حسابات الخزينة المتمثلة في الصندوق و البنك ، وفي الأخير تطرقنا لدراسة حالة تخص البنك وتقرير المراجع الداخلي حول ذلك.

¹ قسم المحاسبة والمالية.

المطلب الأول: مراجعة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

يبدل المراجع الداخلي في المؤسسة جهدا كبيرا أثناء أدائه لمهامه مستعينا في ذلك بالحواسيب وشبكات اتصال داخلية، إلا أنه قد تنتج بعض النقائص، وللوقوف على مدى كفاءة عملية المراجعة والرقابة الداخلية للمؤسسة ثم استعمال أداة المقابلة مع المراجع الداخلي للمؤسسة وكانت نتائج هذه المقابلة كالآتي:

جدول رقم (03): مقابلة مع المراجع الداخلي لمؤسسة أنابيب :

الأسئلة:	الأجوبة:
1- هل تحتل المراجعة الداخلية مكانة مهمة في المؤسسة؟	نعم ، إذ أن المراجعة الداخلية تعطي الضمان وأن التسيير جيد مما يؤدي إلى تحسين نظام الرقابة الداخلية.
2- هل تقدم المراجعة الداخلية للمؤسسة قيمة مضافة للمؤسسة؟	نعم ، حيث تتمثل مهمتها في تحسين الأداء المالي والعمليات.
3- كيف يتعامل المراجع الداخلي مع الأخطاء الاستثنائية؟	إذ كان الخطأ متكرر ويمس لب المؤسسة يسمى خطأ جسيم حيث تكون درجة التحكم فيه ضئيلة جدا، أما الخطأ الذي لا يضر المؤسسة حتى ولو كان متكرر يسمى هذا النوع من الخطأ بالصغير أو بالمتوسط، وهنا بدوره يقوم المراجع الداخلي بالإجراءات والتصحيحات اللازمة وهذا بالاجتماع مع المصالح التي وقع فيها الخطأ ثم تقديمها لمدير الوحدة للموافقة عليها.
4- إلى أي مدى يستفيد المراجع الخارجي من خدمات المراجع الداخلي؟	المراجع الخارجي يكون متخصص أو يعين من طرف مجلس الإدارة للمؤسسة الأم ، حيث يعتبر المراجع الداخلي أداة عامة للمراجع الخارجي و أول عملية يقوم بها المراجع الخارجي هي الإطلاع على التقرير الذي يعده المراجع الداخلي ويمكن عن طريق هذا التقرير معرفة مشاكل المؤسسة ونقاط قوتها وضعفها دون أن تكلفه هذه العملية جهد أو وقت ثم في الأخير يقوم بإنجاز مهمته.

بما أنّ هناك مراجعة معناه تلقائياً هناك رقابة داخلية، إذ لم تكن هناك رقابة لا تستطيع المؤسسة الوصول إلى أهدافها وهذا من خلال التنظيم، الهيكلية، وما إذا كانت الموارد البشرية والمالية كفاء أم لا، ثم القيام بالإجراءات اللازمة، مع العلم أن المراجع الداخلي يقوم بالرقابة على المصلحة التي وقع فيها الخطأ دون الرقابة على باقي المصالح.	5- ما مدى تقييم نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة؟
-معايير التدقيق الداخلية للمؤسسة . -المرجعية :حيث يمكن أن تكون إجراءات قوانين، معايير وطنية أو عالمية.	6- ما هي الأدوات المستخدمة في المراجعة الداخلية لتحديد المشاكل وتحقيق الأهداف المرجوة؟
نعم، حيث أن الرئيس المدير العام يفوض للمراجع الداخلي بإجراء الرقابة، حيث تكتب رسالة مهمة يقوم بإمضائها الرئيس المدير العام، هذه الرسالة تعطي الصلاحية للمراجع الداخلي بمباشرة عمله، و تحتوي الرسالة على مدة بداية المهمة ومدة نهايتها، ثم توضح النقاط المراد مراقبتها في المهمة والأهداف المرجوة منها .	7- هل مصلحة الرقابة الداخلية تابعة للرئيس المدير العام؟

المصدر: من إعداد الطلبة وفق إجابات وإرشادات المراجع الداخلي.

من خلال المقابلة التي أجريناها مع المراجع الداخلي لمؤسسة أنابيب ، تبين أن هناك مراجعة ورقابة داخلية دورية في المؤسسة وهذا بإتباع المراجع الداخلي لإجراءات وقوانين ومعايير وطنية تساعد في إنجاز مهمته وإعداد التقرير النهائي للمراجعة الداخلية.

المطلب الثاني: مراجعة نظام الرقابة الداخلية على الخزينة

تعتبر حسابات النقدية أكبر سيولة في المؤسسة لذا يجب إعطاؤها أهمية كبيرة عند القيام بعملية الرقابة الداخلية من أجل حمايتها من السرقة والاختلاس والتلاعب ، وللوقوف على مدى فعالية عملية المراجعة والرقابة الداخلية على النقدية ، قمنا بإجراء مقابلة مع أمين الصندوق لمؤسسة أنابيب الصغرى وكانت نتائج المقابلة كالآتي:

الجدول رقم (04): مقابلة مع أمين الصندوق لمؤسسة أنابيب

الأسئلة:	الأجوبة:
1- هل توجد رقابة ومراجعة داخلية على النقدية؟	نعم، توجد مراجعة ورقابة داخلية وهذا بإتباع إجراءات من قبل أمين الصندوق.
2- هل تتم جميع المدفوعات بواسطة الشيكات؟	تتم بواسطة كل من: • الشيكات. • نقدا وتخص المدفوعات ذات المبلغ الصغير. • عن طريق الحوالة البنكية.
3- هل تخضع الشيكات المعلقة منذ فترة طويلة للفحص والتسوية من طرف شخص مسؤول؟	في حال وجود شيك بنكي تم تقديمه للمورد ولم يتم تقديمه للبنك لفترة طويلة يتم الاتصال به قصد معرفة السبب وتسوية الشيك في أقرب وقت.
4- هل حددت إدارة المؤسسة الذين لهم سلطة التوقيع على الشيكات؟	نعم، حسب ما هو معمول به فإن الموكل له بالتوقيع على الشيكات هما كل من الرئيس المدير العام (توقيع أحادي)، ويفوض لمدير الوحدة و مسؤول دائرة المالية و المحاسبة (توقيع ثنائي).
5- هل تودع جميع المقبوضات النقدية في البنك؟	الإجراء المعمول به داخل المؤسسة هو : المقبوضات عن طريق البنك (حوالة بنكية). المقبوضات عن طريق الصندوق . المقبوضات عن طريق الشيكات .
6- هل يتم الاحتفاظ بالنقدية في الصندوق لأكثر من يوم واحد؟	نعم، يتم الاحتفاظ بمبلغ معين قصد تغطية المصاريف المستعجلة و ذات القيمة الصغيرة.
7- هل يتم تسجيل القيود المتعلقة بالنقدية في نفس اليوم أم بعد فترة زمنية محددة ؟	قد يتم التسجيل المحاسبي للعمليات المتعلقة بالنقدية في نفس اليوم وقد يتم بعد فترة زمنية لا تتجاوز الشهر الواحد (من أجل جدول التقارب البنكي).
8- هل مهام الصندوق يتم مراقبتها من طرف أشخاص آخرين؟	نعم، يتم مراقبته من خلال عملية الجرد اليومية للصندوق. وقد تكون فجائية من طرف رئيس قسم المالية والمحاسبة مصاحب لمسؤول أو مسؤولين من

اختياره.	
9- هل يوجد سقف محدد للاحتفاظ بالنقدية؟	لا يوجد سقف محدد للاحتفاظ بالنقدية ولكن وحسب عقد التأمينات هناك مبلغ محدد يؤمن عليه ، فتحدد قيمة المبلغ في الصندوق حسب المبلغ المؤمن عليه ألا وهو 1 000 000 دج.
10- هل يتم تحويل الشيكات للبنك لتحويلها لحساب المؤسسة في نفس اليوم؟	قد تتم في نفس اليوم وقد تتأخر بيوم أو يومين.
11- هل يتم جمع الشيكات لدى شخص آخر غير أمين الصندوق قبل تحويلها للبنك؟	يتم استلام الشيكات على مستوى مصلحة المبيعات ثم يتم تحويلها إلى أمين الصندوق قصد إتمام إجراءات لتقديمها للبنك.
12- هل تقرير النقدية يكون يوميا وإلى أي مصلحة يرسل؟	يكون يوميا ويحتفظ به أمين الصندوق، أما الشهري و السنوي فترسل نسخة منهما إلى مدير المالية.

المصدر: من إعداد الطالبة وفق إرشادات وإجابات أمين الصندوق.

من خلال المقابلة التي أجريناها مع أمين الصندوق لمؤسسة أنابيب تبين أن عمل هذا الأخير يخضع إلى القوانين الداخلية للمؤسسة وذلك تحت إشراف مسؤول دائرة المالية والمحاسبة من أجل ضمان حسن التسيير والشفافية في تسيير الصندوق .

المطلب الثالث: الإجراءات الرقابية وأدوات مراجعة حسابات الخزينة

سوف نتطرق فتي هذا المطلب إلى الإجراءات الرقابية لكل من الصندوق و البنك :

أولا : إجراءات المراجعة و أدواتها على الصندوق :

1- إجراءات المراجعة على الصندوق:

يمثل الصندوق تحركات السيولة على مستوى مؤسسة أنابيب الصغرى ، بحيث يمكن له التصرف في سيولته في أي وقت مع احترام القواعد الموضوعية، فأمين الصندوق مسؤول على تسيير الأموال مع احترام توجيهات الإجراءات الداخلية للمؤسسة فيما يخص الأشخاص المعنيين بالإمضاء، كما يجب أن يكون يقظا في ما يخص صحة المستندات المؤيدة للمخرجات، و هذه بعض الإجراءات الخاصة بالصندوق.

✓ خروج الأموال يجب أن يتقيد بتنظيم المستندات و لهذا فأمين الصندوق يجب أن يتحقق من طلب الدفع والممضاة من طرف:مسؤول دائرة المشتريات أو مسؤول دائرة المستخدمين و مسؤول دائرة المحاسبة والمالية و مدير الوحدة مع وجود ختم.

- ✓ فاتورة أصلية أو شكلية أو وصل من أجل التحقق الحسابي،(يجب أن تشمل الرسم على القيمة المضافة، الطابع الجبائي السجل التجاري و التعريف الجبائي...).
- ✓ وصل الاستلام (المخزون) أو وثيقة أداء خدمة (خدمات) الذي يجب أن يتوفر على إمضاء و ختم.
- ✓ كل التحركات التي تتم على مستوى الخزينة يجب أن تكون مسجلة في سجل خاص يسمى سجل المدخلات والمخرجات دفتر الصندوق.
- ✓ الوثائق المبررة للمدفوعات و المقبوضات يجب أن تكون منظمة و مرقمة زمنيا.
- ✓ في بداية كل سنة مالية جديدة يجب على أمين الصندوق أن يبدأ برصيد جديد.

ملاحظة : في حالة نقص إحدى وثائق المدفوعات فأمين الصندوق يرفض إعطاء المبلغ للطالب مع تبرير كتابي أحيانا.

2- أدوات المراجعة الداخلية للصندوق:

- ✓ هناك مراقبة مباشرة و دورية (يومية ، أسبوعية وشهرية) من المسؤول المباشر لأمين الصندوق وهو رئيس مصلحة الخزينة قصد التأكد من مدى مطابقة الرصيد المحاسبي للصندوق مع ما هو موجود فعليا من مبالغ مالية.
- ✓ هناك رقابة فجائية يقوم بها رئيس دائرة المالية والمحاسبة في المؤسسة قصد الوقوف على مدى التزام أمين الصندوق بمحتوى الإجراءات الداخلية الخاصة بالصندوق و الأرصدة .

ثانيا : إجراءات المراجعة الداخلية وأدواتها على البنك :

وتتمثل في التالي حسب ما هو مذكور :

- ✓ أول إجراء من إجراءات المراقبة هو التسجيل في دفتر خاص لدى رئيس القسم لكل شيك يصرف .
- ✓ التسجيل في دفتر اليومية وفي دفتر الأستاذ كل العمليات المتعلقة بالبنك.
- ✓ المطالبة بكشف من البنك بصفة دورية وشهرية يكون بمثابة وثيقة لمطابقة حساباتهم التي أدرجت في اليومية ودفتر اليومية مع كشف البنك .
- ✓ معالجة حالات التقارب البنكي أيضا بصفة منتظمة ودورية المدير المالي .
- ✓ مراقبة مباشرة وميدانية ومفاجئة من طرف المدير المالي .

المطلب الرابع: دراسة حالة المراجعة الداخلية للخرينة (البنك):

تطرقنا في هذا المطلب إلى دراسة حالة تطبيقية في مؤسسة أنابيب حول المراجعة الداخلية للخرينة (البنك) ومن أجل هذه المهمة يجب:

أولاً- إرسال " أمر بمهمة المراجعة " : (أنظر الملحق رقم 01) يرسل من طرف الإدارة العامة إلى جميع الوحدات وهذه الأخيرة يجب أن تحتوي على:

✓ هدف المهمة: وهو ضمان فعالية القوانين الداخلية ومدى مطابقة إجراءات الخرينة لما هو معمول به من إجراءات و قوانين داخلية مسيرة لعملية المدفوعات والمقبوضات في الخرينة (البنك).

✓ تاريخ ومكان المهمة: في هاته الفقرة يتم تحديد تاريخ بداية و نهاية المهمة كل وحدة على حدى .

✓ بيداغوجية المهمة: هذه المهمة تسير وفق احترام ومطابقة المعايير الدولية للتدقيق ()

✓ تنبيه: نذكركم بأنه هاته المهمة إلى حد كبير مشروطة بالتعاون الكامل والغير مشروط بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى الوثائق و المعلومات المتعلقة بهاته المهمة .

✓ ملاحظات الأولية للمراجع تكون محل مناقشة مع المسؤولين خلال مدة المهمة بالإضافة إلى إعداد تقرير نهائي يقدم إلى المسؤولين من أجل إعلامهم نقاط الضعف والتحفظات المرفوعة من طرف المدقق الداخلي.

ثانيا: التقرير النهائي للمدقق الداخلي لمصلحة الخرينة (البنك) : (أنظر الملحق رقم 02) وكمثال عن تقرير المراجع الداخلية لمؤسسة أنابيب أخذنا هذا التقرير.

جدول رقم(05):تقرير المراجع الداخلي حول البنك

رقم المهمة	التوصيات (الإجراءات)	المسؤول عن العمل	تحفظات المراجع	مدة رفع التحفظ	تعليق المسؤول عن العمل
19005 B01	وضع على مستوى الخرينة إجراء لتحديد الموقعين، وذلك بإنشاء ختم عليه اسم ووظيفة الموقع.	مدير الوحدة.	الموقعين على بعض الوثائق ذات الطابع المحاسبي والمالي (طلب التسديد، وصل الاستلام....) غير مختومة.	في الحين.	تم رفع هذا التحفظ وذلك من خلال توفير الختم لكل الموقعين على وثائق المؤسسة.
19005 B02	استحداث ختم (جيد للتنظيم) عوضا لختم (جيد للدفع) من أجل	رئيس دائرة المالية والمحاسبة.	اختبار بعض ملفات الموردين قادتنا إلى اكتشاف عدم	في الحين.	تم رفع هذا التحفظ وذلك من خلال

الملفات المراد تنظيمها بغية تقادي الدفع مرتتين.		استعمال ختم (جيد للتنظيم) لبعض عمليات الشراء والخدمات المنتهية.	توفير الختم المطلوب .
19005 B03	يجب في حالة التقارب البنكي لحساب الاستغلال بالإضافة إلى الحساب الجاري البريدي الأخذ دوريا العمليات القديمة من أجل إصلاحها.	رئيس دائرة المالية والمحاسبة حالة التقارب البنكي لحساب الجاري البريدي غير معدة شهريا وكذلك في حالة التقارب البنكي لحسابات البنك يجب أن تراقب وتؤكد من طرف رئيس دائرة المالية والمحاسبة.	في الحين. تم رفع هذا التحفظ .
19005 B04	قبل أي تسديد ملف الموردين يجب أن يحتوي على الوثائق التالية الذكر: 1- طلب الدفع: ويكون ممضى من طرف مسؤول الدائرة المعنية. 2- سند الطلبية. 3- سند الاستلام (المخصصة لمصلحة المحاسبة). 4- الفاتورة الأصلية ويمضى عليها بالإضافة إلى ختم و ذلك بغرض الدفع أو التصحيح.	رئيس دائرة المالية والمحاسبة مراجعة الملفات الخاصة بالدفع للموردين في مصلحة الخزينة وجدنا غياب وثيقة "جدول مقارنة العروض TCO".	في الحين. تم رفع هذا التحفظ .

				5- شهادة حسن الأداء . 6- جدول مقارنة العروض مع نسخة من العقد. 7- وثيقة تقنية للاستثمار. 8- الفواتير المسددة مصاحبة بختم. من أجل أن تتطابق مع الإجراءات والقوانين السارية في المحاسبة و المعايير المستعملة .	
تم رفع هذا التحفظ	في الحين.	بعد المراجعة وفحص ملف دفع الرواتب تبين لنا غياب الوثائق التالية: ✓ طلب الدفع . ✓ جدول تغيرات الوضعية المهنية.	رئيس دائرة المالية والمحاسبة	احترام الإجراءات الخاصة بقانون الدفع التي تهدف إلى تحديد المسؤوليات الواجب إتباعها من أجل ضمان المدفوعات الخاصة بالمؤسسة خاصة المادة رقم 07 المتعلقة بدفع الرواتب والأجور. القانون الداخلي المتعلق بالمدفوعات رقم 01 بتاريخ 2017/08/10 .	19005 B05
تم رفع هذا التحفظ	في الحين.	عدم وجود سجل لتتبع الشيكات	مدير الوحدة و رئيس	لإنشاء سجل لمراقبة تحويل الشيكات و	19005 B06

		من المحصلة العملاء .	دائرة المالية والمحاسبة	الصرف ، من اجل ضمان أمكانية التتبع (تاريخ الاستلام، تاريخ الإيداع لدى البنك، تاريخ صرف الشيكات) ، من اجل الامتثال لإجراءات التحصيل حسب القانون الداخلي رقم 04 بتاريخ 2017/08/16.	
تم رفع هذا التحفظ	في الحين.	لا تسمح طريقة القيام بالأشياء هذه الحصول على صورة دقيقة للوضع النقدي في الوقت الفعلي ، والحصول على سجل شامل لعمليات الإيرادات (مخاطر الخسارة أو الإغفال).	رئيس دائرة المالية والمحاسبة	من بين الشروط المطلوبة للرقابة الداخلية الجيدة المرضية ، يجب دفع إيصالات التحصيل إلى البنك على الفور ، ويجب ألا تبقى الأموال مع الوكلاء المسؤولين عن هذه التحصيلات . يجب أن تكون التحويلات المصرفية في أسرع وقت ممكن (التحويلات اليومية)	19005 B07

المصدر: من إعداد الطلبة إستنادا بالملحق رقم 02.

خلاصة:

من خلال قيامنا بإجراء الدراسة التطبيقية في وحدة أنابيب المصغرة ، قمنا بالتعرف على كيفية القيام بالمراجعة الداخلية خاصة الحسابات النقدية ، وهذا من خلال المقابلات التي أجريناها مع أمين الصندوق و المراجع الداخلي والملاحق التي تحصلنا عليها كتقرير المراجع الداخلي ، الذي يقوم بجمع وثائق خاصة بكل مهمة من أجل فحصها و التأكد من سلامتها. فالاهتمام بالمراجعة الداخلية ساعد على وجود نظام رقابة داخلي على النقدية وكافة الحسابات النقدية.

الخاتمة العامة

خاتمة:

تمنح المؤسسات أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها وأصولها خصوصا مع كبر حجمها، وهذا حفاظا على بقائها واستمراريتها، وهذا يتطلب وجود نظام رقابة فعال لحماية موجوداتها من التلاعب والإهمال والسرقة وهذا يضمن سلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من حالات الأخطاء والغش.

ومن خلال هذا البحث حاولنا إبراز الجوانب العامة المتعلقة بموضوع المراجعة الداخلية حيث وجدناها جد ضرورية في المؤسسات، كونها تتبع إجراءات وقوانين ومعايير وطنية أو دولية تساعد الإدارة في تحقيق أهدافها والمتمثلة في حماية أملاكها من السرقة، كذلك تعمل على تحسين مختلف الأنشطة ومنع حدوث الأخطاء والانحرافات المحتملة التي يقع فيها العاملين أثناء أداء مهمتهم، كما أنها تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وهذا من خلال مصداقية القوائم المالية، فهي تساعد الإدارة في إعداد تقريرها النهائي المتضمن للنتائج والتوصيات والاقتراحات.

لذا حاولنا من خلال تناولنا لموضوع " دور المراجعة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة " معالجة إشكالية البحث المتمثلة في " كيف تتم مراقبة حسابات الخزينة من طرف المراجع الداخلي "، من خلال الفصول الثلاثة، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي و المقابلة ، انطلاقا من الفرضيات الثلاثة، بهذا تتوزع هذه الخاتمة إلى اختبار الفرضيات ونتائج البحث والتوصيات.

1- اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى التي نصت على: " يستعمل المراجع الداخلي أدوات تقليدية كقوائم الإستقصاء و المعاينة الإحصائية، و أخرى حديثة كالتقييم الذاتي فهي تساعده على فحص مختلف العمليات والأنشطة المراد معالجتها"، فهي فرضية صحيحة .

و بالنسبة للفرضية الثانية، التي تناولت ما يلي: "لتحقيق الرقابة الجيدة على العمليات النقدية في كافة المؤسسات يجب توفر مجموعة من الخصائص"، فهي كذلك فرضية صحيحة وذلك لتحقيق خصائص الرقابة المتمثلة في: عدم السماح لأي شخص التعامل بالنقدية من أول خطوة إلى آخر خطوة، تسجيل المقبوضات حال استلامها و دفع جميع المصروفات بواسطة الشيكات أو بالتحويلات البنكية.

و كذلك الفرضية الثالثة ذات النص: "تتم الرقابة الداخلية على الحسابات النقدية بالمؤسسة من خلال الإجراءات الرقابية المتبعة على الحساب البنكي والإجراءات الخاصة بالصندوق" أكيدة وذلك كون المؤسسة تحترم وتطبق كافة معايير المراجعة.

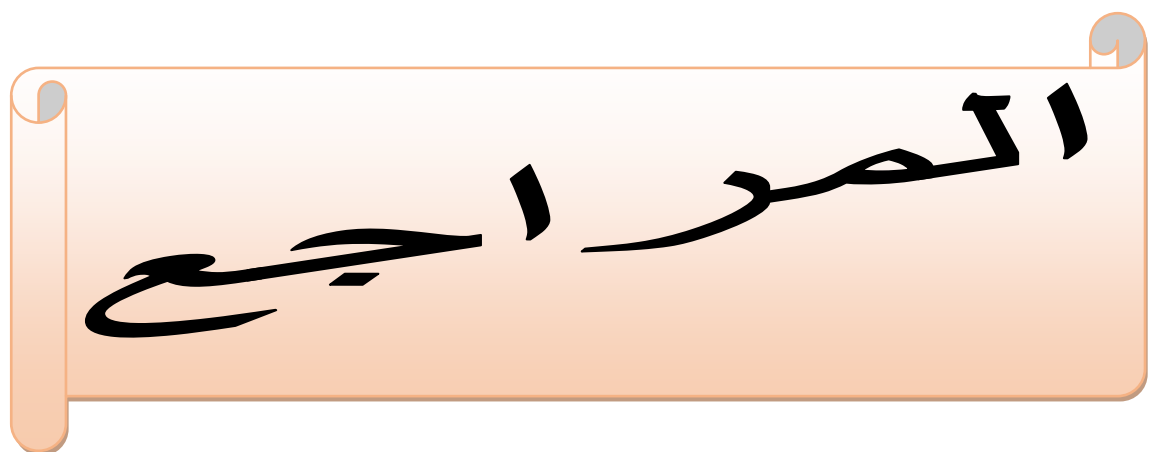
2- النتائج المتوصل إليها:

تعتبر المراجعة الداخلية مهمة في المؤسسة حيث تعتمد عليها في الوصول إلى أهدافها.

- تقوم المراجعة الداخلية بتقديم قيمة مضافة للمؤسسة وهذا ما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي وبالتالي زيادة الأرباح.
- تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في اكتشاف نقاط قوة وضعف نظام الرقابة الداخلية ويقوم بإبرازها.
- نشاط المراجع الداخلي يستند إلى القوانين والإجراءات.
- المراجع الداخلي يستعين بخلية المراجعة الداخلية لمؤسسة الأم من خلال التقييم النهائي للرقابة الداخلية.

3- التوصيات:

- تعريف الموظفين بأهمية المراجعة الداخلية وأنها تلعب دورا هاما داخل الوحدة.
- تقسيم العمل وتحديد مسؤوليات كل عون للتقليل من مخاطر الوقوع في الأخطاء.
- تكوين المراجعين تكوينا يتوافق مع حاجيات وحدة أنابيب الصغرى الملحمة.
- خلق لجنة للمراجعة على مستوى مجلس الإدارة .



أولاً: المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق والتأكد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن ، 2015.
2. أحمد قايد نور الدين ،التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، طبعة رقم 01 ، عمان الأردن ، 2010.
3. أسعد محمد علي وهاب ،التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع :عمان، 2010.
4. الذنبيات محمد مطلق، كيف تكتب بحثا قانونيا؟ ، مكتبة القانون والاقتصاد، طبعة رقم 01 ،الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012.
5. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة رقم 07، 2011.
6. خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2014.
7. الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من أجل النزاهة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، (OECD) 2017 توصيات مجلس النزاهة العامة، دار النشر التابعة لـ (OECD) ، باريس.
8. زاهره عاطف سواد ،مراجعة الحسابات و التدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع ، طبعة رقم 01 ،عمان الأردن ، 2009. نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان 2009.
9. زين يونس، تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية، مجلة العلوم الإنسانية السنة الثامنة ،العدد الثامن ،هولندا ، 2010.
10. سليمان ناصر ،التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، 2015.
11. ضاهر القشي ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني ، الأعمال الإلكترونية والتحول في اقتصاديات الأعمال ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، دار الجامعة الزرقاء ، 2011.
12. عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة وفقا لأحدث المعايير الدولية الأمريكية ، "مدخل الحوكمة وإدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات" ، دار التعليم الجامعي ، 2014.

13. عطا الله أحمد سليمان الحسان، الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات ،دار الراجة ،طبعة رقم 01 ،الأردن، 2009.
14. كورتل فريد، كحلية آمال الجودة وأنظمة الإيزو، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، طبعة رقم 01 ، عمان،الأردن، 2010.
15. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية :الجزائر 2005.
- الأطروحات والمذكرات:
16. أحمناش جمال ، أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، مالية ومحاسبة ، جامعة أحمد بوقره ، بومرداس ، 2011-2012.
17. برباح بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسي نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2014-2015.
18. بلقاضي بلقاسم ، مقياس المراجعة المحاسبية و المالية ، محاسبة وتدقيق طور الماستر ، قسم العلوم التجارية ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2016-2017.
19. بنية توفيق المرعي، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركة التأمين الأردنية، مذكرة الماجستير في المحاسبة ، جامعة مرا للدراسات العليا ، 2009.
20. حدة بن خالد ، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة مؤسسة ليندغاز وحدة ورقلة ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة ورقلة ، 2011.
21. حليلة بن حامد ، دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير ، شعبة علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2014-2015.
22. خالدي المعتز بالله ، مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة شهادة ماستر، العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011.
23. عبد السلام عبد الله أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG مجني و حازم حسن و شركائهم - محاسبون قانونيون - وإدارة المراجعة الداخلية

- في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 03 ، 2009-2010.
24. عزوز ميلود ، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، جامعة 20 أوت 1955 ، بسكرة ، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية ، 2007.
25. العمري أصيلة، دروس مقياس المراجعة المحاسبية والمالية ، محاسبة ومراجعة ، طور الماستر ، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، 2021.
26. العمري أيمن، دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمخزون دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة -بسكرة، مذكرة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016.
27. قمان مصطفى، محاضرة بعنوان مفاهيم أساسية حول الخزينة ، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وتسيير بنكي دولي، جامعة المسيلة، 2014-2015.
28. ليلي بركاتي، شاعر نور الهدى، دور المراجعة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة "دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة"، مذكرة ماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف-المسيلة- ، 2017-2018.
29. نجاة عماري، دور المراجعة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة - دراسة حالة شركة الإسمنت سيقوس- ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، مذكرة ماستر ، 2020-2021.
30. نجيبة بن مسعود، مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل -بسكرة- ، مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014-2015.
31. اليغ عز الدين، دور المراجعة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة في المؤسسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- ، 2017-2018.
- المجالات والملتقيات:
32. خليل عبد اللطيف محمد، نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء التوجيهات المعاصرة، مجلة جامعة الزقازيق للبحوث التجارية، المجلد 25، العدد 01، مصر 2003.
33. داوود يوسف صبح ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية ، الإتحاد الدولي للمصرفين العرب 2010.

34. عطا الله أحمد سويلم الحسبان، مدى تعامل مدققي أنظمة تكنولوجيا المعلومات بمعايير التدقيق الدولية الخاصة ببيئة أنظمة المعلومات للمحافظة على أمن وسرية المعلومات في بنوك التجارية الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، العدد 20، 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

• Les livres:

35. Khelassi Réda: **L'audit interne، audit opérationnel** , 2ème édition, Editions Houma, Alger, Algérie, 2007.
36. Micheline Friédérich، et al **،comptabilité et audit** ،onzième édition , sup Foucher , France.
37. Renard Jacques :**THÉORIE ET PRATIQUE DE L'AUDIT INTERNE** , Septième édition, Éditions d'organisations , collection références 2010 , paris , France.

• Les theses :

38. Du Plessis, liesel and Grobler Georgina Philippine: The process of control self-assessment and its use in risk management, Meditrai Accountancy Research Journal, university of Pretoria, Pretoria, South Africa, vol 07,2009 .
39. Pieme Schick, **Mémento d'audit interne Dumod**, Paris, France, 2007

• Autres :

Collège des Inspecteurs Généraux des Ministères (CIGM): **Projet de gouvernance locale au Maroc manuel d'audit interne pour les inspections générales des ministères**، Maroc ،2007.

• WEBOGRAPHIE:

40. WWW.IFACI.COM
41. www.oecd.org/gov/ethics/Recommendation-Public-Integrity.pdf.

الملاحق

ملحق 1: أمر بمهمة المراجعة



المؤسسة الوطنية للأنابيب و تحويل المنتجات المسطحة
ENTREPRISE NATIONALE DE TUBES ET TRANSFORMATION DE PRODUITS PLATS

Direction Générale
Réf. N° 83 /DG/2021.

Réghaia, le 22 février 2021

Emetteur : M. Le Président Directeur Général.

Destinataires : MM. Les Directeurs d'Unités.

Objet : Lettre de mission d'audit.

Messieurs ;

Conformément au plan annuel d'audit de l'exercice 2021 validé par le Conseil d'Administration, je vous informe que la Cellule de l'audit Interne a été mandatée pour mener une mission d'audit portant sur les processus relatifs aux « **Achats stratégiques** ».

Objectifs de la mission :

L'objectif de la mission est de s'assurer de l'efficacité de la procédure et de la conformité des actions d'achat de la matière première et des pièces de rechange aux règles et procédures ainsi que l'adéquation de l'organisation des commissions ayant une responsabilité dans le processus.

Dates et lieu de la mission :

La mission se déroulera au niveau des différentes unités opérationnelles d'ANABIB selon le planning suivant :

- Unité ALTUMET du 23 Février au 04 Mars 2021.
- Unité IRRAGRIS du 07 au 11 Mars 2021.
- Unité PAF du 14 au 18 Mars 2021.
- Unité PTS du 21 au 25 Mars 2021.

Une restitution sur les constats d'audit sera donnée en réunion de synthèse, à la fin de la mission d'audit.

anabib

Société par actions au Capital de 10.630.280.000,00 Dinars Algériens
Siège social : Route de la gare BP 131 - Réghaia Wilaya d'Alger
Tél. +213(0)23 85 10 95 • Fax +213(0)23 85 10 97
E-mail : secretariatpdg@anabib.com Site web : www.anabib.com

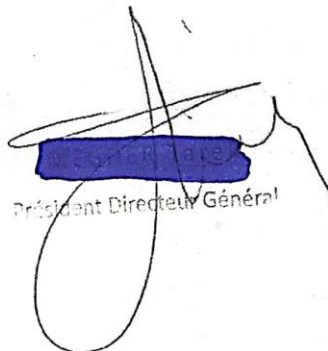
Méthodologie :

Cette mission sera conduite en respect et conformément aux normes professionnelles énoncées par (IIA).

Nous attirons votre attention sur le fait que les travaux d'audit sont largement conditionnés à une collaboration pleine et entière des collaborateurs de votre unité et également à un accès aisé, complet et en temps utile à la documentation et aux informations relatives à la mission.

Les constats préliminaires seront discutés avec le management au cours de la mission et un rapport produit à son terme pour vous informer des éventuelles faiblesses identifiées et des recommandations proposées au niveau du processus en place. *41*

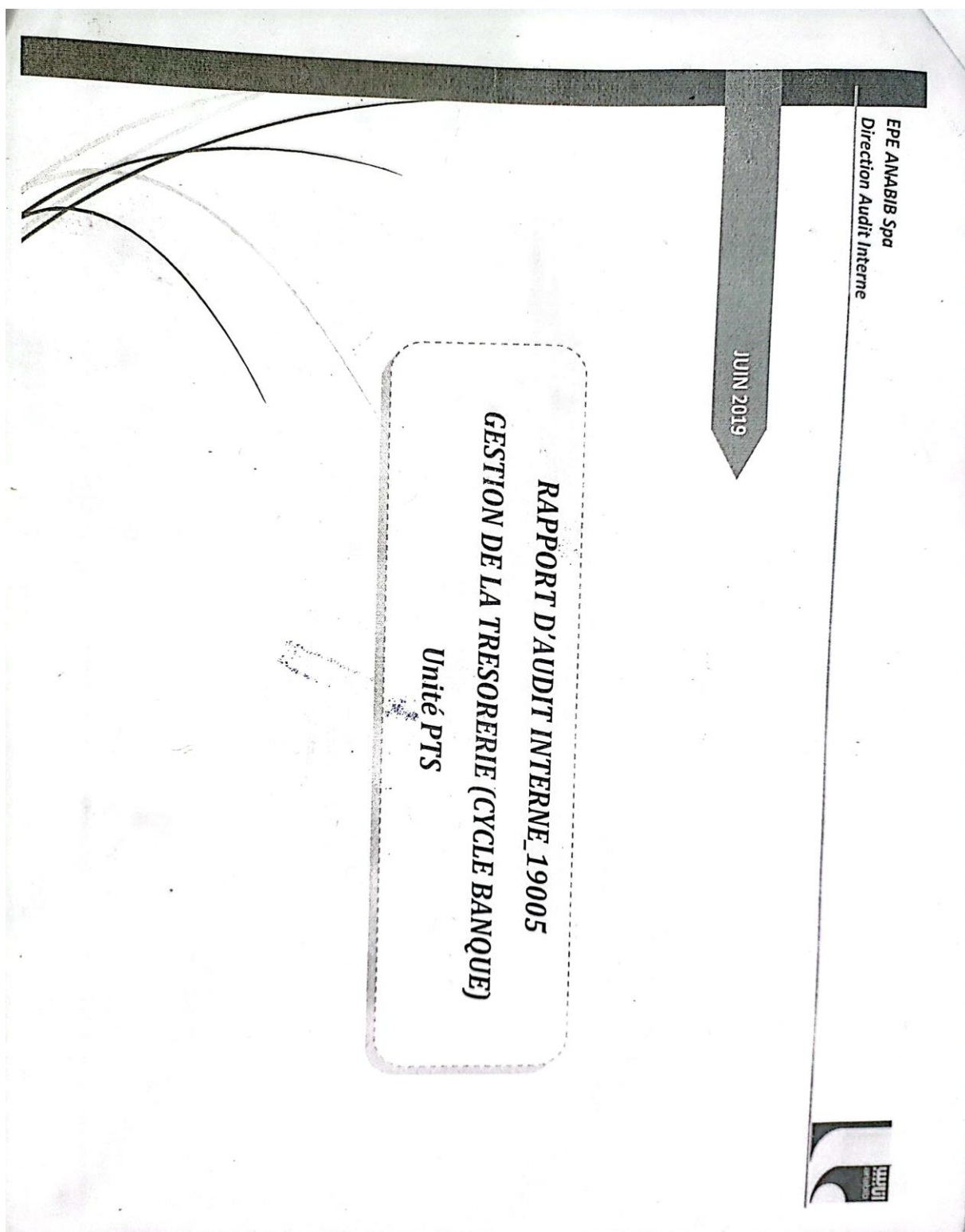
Salutations.


Président Directeur Général

anabib

Société par actions au Capital de 10.630.280.000,00 Dinars Algériens
Siège social : Route de la gare BP 131 - Régghala Wilaya d'Alger
Tél. +213(0)23 8510 95 • Fax +213(0)23 85 10 97
E-mail : secretariatpdr@anabib.com Site web : www.anabib.com

الملحق رقم 02: تقرير المراجع الداخلي حول البنك



RAPPORT D'AUDIT - 19005
GESTION DE LA TRESORERIE (CYCLE BANQUE) Unité PTS



Actions de progrès (Recommandations)		Reps. Action	Constats d'audit	Mise en œuvre	Commentaire du Manager	
19005	B 01	Mettre en place un dispositif d'identification de signature par la mise en place des griffes comportant le nom et la fonction du signataire.	DU	Les signatures sur certains documents à caractère comptable et financier (demande de paiement, Bon de réception, etc.), ne sont pas clairement identifier.	Immédiat	/
19005	B 02	Instaurer l'utilisation de cachet « Bon à Régulariser » au lieu du cachet « Bon à payer » pour les dossiers de régularisations, afin d'éviter le risque de double paiement.	CDFC	L'examen de certains dossiers fournisseurs a fait apparaitre le non usage du cachet de régularisation une fois l'opération d'achat ou de prestation est réalisée, pour les dossiers à régulariser.	Immédiat	
19005	B 03	Etat de rapprochement bancaire de compte d'exploitation, ainsi que celui de compte CCP, doivent être tenus régulièrement. Les anciennes opérations doivent être assainies.	CDFC	L'état de rapprochement bancaire « CCP » n'est pas établi mensuellement. De plus, les états de rapprochements bancaires doivent être contrôlés et validés par le responsable de structure finance & comptabilité.	Immédiat	



RAPPORT D'AUDIT – 19005
GESTION DE LA TRESORERIE (CYCLE BANQUE) Unité PTS

Actions de progrès (Recommandations)		Reps. Action	Constats d'audit	Mise en œuvre	Commentaire du Manager	
19005	B 04	Avant tout règlement, le dossier fournisseur doit contenir les pièces justificatives suivantes ; - Une demande de paiement signée par le responsable de la structure émettrice. - un bon de commande, - bon de réception (souche destinée à la comptabilité), - une facture originale visée (Bon à payer et/ou à régulariser), - une attestation de service fait, - Un T.C.O et éventuellement copie de contrat ou la convention. - une fiche technique d'investissement, cas d'acquisition d'un investissement. Aussi, les factures réglées devrait être estampillé par un cachet « payer pardu..... » --Être en conformité avec la réglementation sur les obligations de la tenue de la comptabilité et être en conformité aux principes et aux normes.	CD/FC	Examen des dossiers fournisseurs, au niveau du service trésorerie qui a fait l'objet des règlements font apparaître l'absence de tableau de comparaison des offres (TCO), ou la Demande d'achat (D.A).	Immédiat	

RAPPORT D'AUDIT – 19005

GESTION DE LA TRESORERIE (CYCLE BANQUE) Unité PTS

Actions de progrès (Recommandations) Reqs. Action

Constats d'audit

Mise en œuvre

Commentaire du Manager



19005	B 05	Respecter les dispositions de la procédure de décaissement qui a pour objet de définir les responsabilités et les modalités à suivre pour assurer les dépenses de l'entreprise, notamment l'article 7 paiements des salaires. Pour être en conformité avec la procédure interne Procédure des décaissements Réf.: PRODEC-01 du 10/08/2017, article 7, § 7.1	CDFC	Suite à notre intervention, nous avons constaté que le dossier de l'état des virements des salaires ne contient pas : - Une demande de paiement visé par le responsable des ressources humaines. - Le tableau de changements des situations socioprofessionnelles, accompagné des justificatives y afférentes, dûment visés, quant il s'agit de promotion.	Immédiat	
19005	B 06	Mettre en place d'un registre de suivi de remise des chèques à l'encaissement, en vue d'assurer une traçabilité (date de réception, date de dépôt auprès de la banque, date de l'encaissement des chèques), et d'être en conformité avec la procédure des encaissements Réf.: PROENC-04 du 16/08/2017 § 5.1.1.2.	DU CDFC	Absence du registre de suivi des chèques issus d'encaissements des clients.	Immédiat	



RAPPORT D'AUDIT – 19005
GESTION DE LA TRESORERIE (CYCLE BANQUE) Unité PTS
 Actions de progrès (Recommandations)

19005	B 07	g - (recommandations)	Reps. Action	Constats d'audit	Mise en œuvre	Commentaire du Manager
			</			

